

■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل ٧- القطاع المالى وتحدياته

أعد وقائع الحوار للنشر

محمود عبد الحى*

مقدمة

فى هذه الحلقة السابعة من سلسلة دوائر حوار المجلة حول "مصر وتحديات المستقبل" يتركز الاهتمام على القطاع المالى وتحدياته. ولما كان الوقت المتاح للحوار لم يكف لتغطية كل المكونات والعلاقات التى ينطوى عليها موضوع الحوار، فقد رأينا أن نستهل تحرير وقائع هذا الحوار بنص الورقة الخلفية التى تقدم نظرة متكاملة - وإن كانت شديدة التركيز والإيجاز- للقطاع المالى ومكوناته وعلاقة التدفقات المالية بالتدفقات الحقيقية، فرمما يكون ذلك دافعا لمزيد من الحوارات والبحوث والدراسات التى تستكمل الكثير مما لم تمكنا حدود الوقت المتاح من تناوله فى هذه الدائرة.

هذا وقد عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة فى السابع والعشرين من شهر رجب عام ١٤٢١هـ الموافق الخامس والعشرين من شهر أكتوبر عام ٢٠٠٠، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة:

أ.د. أحمد عبد السلام رئيس مجلس إدارة شركة ضمان مخاطر الائتمان

المصرفى للمشروعات الصغيرة

أ. حسنى العيوبى مدير عام سياسات النقد الأجنبى - وزارة الاقتصاد

أ.د. صليب بطرس كبير الاقتصاديين بالسفارة الأمريكية سابقا

* أ.د. محمود عبد الحى : مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. مجدى خليفة	مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. مدوح الشرقاوى	مستشار بمعهد التخطيط القومى

ينصرف مفهوم القطاع المالى عادة إلى كل الوحدات التى تؤدى دور الوساطة المالية بين مدخرى الأموال ومستخدميهما سواء اختلف المدخرون عن المستخدمين عبر المكان والزمان أم كان الاختلاف عبر الزمان فقط بحيث يكون مدخر اليوم هو مستخدم الغد. وبهذا المفهوم فإن القطاع المالى يشمل البنوك ومكاتب وشركات الصرافة، وصناديق الاستثمار وبيوت الخصر، وشركات الاكتتاب، وشركات التأمين، وصناديق توفير البريد، وصناديق التأمين والمعاشات العامة والخاصة، والبورصة بكل ما تشمله من هياكل تنظيمية ومكاتب وشركات للسمسرة وإدارة محافظ الأوراق المالية. وينفرد القطاع المالى بأن كل ما يجرى بين وحداته، وبينها وبين غيرها من وحدات الاقتصاد القومى أو الاقتصاد العالمى، من صفقات ومعاملات ينتمى إلى التدفقات المالية فى إطار وظيفة هذا القطاع فى توفير التمويل قصير وطويل الأجل لمختلف الأنشطة الإنتاجية.

وعلى الرغم من أن ثروة الأمم تقاس بكم ونوع الأصول الإنتاجية الحقيقية - مادية كانت أم خدمية أم معنوية - التى تمتلكها، وعلى الرغم من أن فرص نماء هذه الثروة تتوقف على قدرة الاقتصاد القومى على تعظيم إنتاجه الحقيقى من السلع والخدمات، محل الطلب فى الأسواق المحلية والأجنبية، بما يكفل إشباع الحاجات الجارية وتحقيق تراكم حقيقى فى عناصر الثروة ٠٠٠. على الرغم من ذلك فإن تدفقات تمويل الأنشطة الاقتصادية (والتي تعرف اختصارا بالتدفقات المالية) أصبحت بمثابة الشرايين التى تجرى فيها التدفقات الحقيقية لعناصر ثروات الأمم ولدورات الإنتاج والاستهلاك التى تضيف إلى، أو تقتطع من هذه العناصر (تبعاً لما إذا كانت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك تسفر عن ادخار إيجابى أم سلبى).

وجدير بالذكر أنه كلما انصرف الجانب الأكبر من التدفقات المالية إلى تمويل دورات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك كلما زاد أثر هذه التدفقات فى الارتفاع بمعدل النمو الحقيقى، ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وبالعكس، كلما انصرف الجانب الأكبر من تدفقات التمويل إلى تداول ما هو

موجود بالفعل من أصول إنتاجية، أو بصفة عامة عناصر الثروة، دون زيادتها كلما تركز أثر هذه التدفقات فى رفع أسعار هذه الأصول- أو بعضها على الأقل - مما قد يهدد بإطلاق شرارة التضخم.

ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على أهمية التمويل وتدفقاته بعد أن أصبح الاقتصاد النقدي هو السمة السائدة فى كافة أرجاء المعمورة باستثناء بعض الجيوب المحلية هنا أو هناك، كما نمت صناعة التمويل وأدواتها إلى الحد الذى لم تعد معه مجرد شرايين لنقل وتداول القيم الحقيقية من السلع والخدمات - رغم الأهمية الاستراتيجية لهذه الوظيفة - وإنما أصبحت أيضا، ومن خلال انقباضها وانبساطها وتنوع أشكالها وآلياتها، عنصرا بالغ التأثير فى تخليق هذه القيم الحقيقية وتكثيرها، أو تدميرها. ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن قطاع التمويل كان وما زال محور انطلاق واستمرار العولمة بدءا من صورها التقليدية (التجارة وانتقال رؤوس الأموال) ومرورا بالشركات عبر القومية ووصولاً إلى الثورة المتواصلة فى المعلومات والاتصالات التى أضحت تبرز ما يتردد الآن عن "القرية الكونية"، وإن غابت عنها أخلاق القرية وقيمها الاجتماعية.

ومع تنامي أهمية التمويل على هذا النطاق العالمى والمحلى إلا أن ذلك لم يغير من الحقائق الاقتصادية الأولية بشأن علاقة التدفقات المالية بالتدفقات الحقيقية للسلع والخدمات، فهذه العلاقة تحقق استقرار الاقتصاد القومى كلما كان هناك توازن بين النوعين من التدفقات عند مستوى معين للأسعار، وتكون مصدرا للتضخم أو الانكماش تبعا لما إذا كانت التدفقات المالية تفوق، أو تقل عن التدفقات الحقيقية عند مستوى معين للأسعار. والتوازن الأمثل فى هذا الصدد هو ذلك الذى يتحقق صعودا من المستوى الجزئى إلى المستوى الكلى، أما التوازن الكلى فإنه لا يستتبع بالضرورة توازنات جزئية على المستويات الأدنى، قطاعية كانت أم سلعية أم خدمية.

غير أننا نسترعى الانتباه إلى أن التدويل المتزايد للأنشطة الاقتصادية، بما فيها الأنشطة المالية، قد يخل بالعلاقات المشار إليها على المستوى القومى على نحو قد يحدث معه رواج فى التدفقات المالية لا تقابله زيادة فى الإنتاج الحقيقى من السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومى (باعتبار أن هذا الإنتاج هو الأصل فى التدفقات الحقيقية) ودون أن تكون هناك اتجاهات تضخمية. بل قد يتواكب ذلك مع اتجاه للركود فى الأسواق المحلية، خاصة للدول النامية، إذا ما انصرف جانب كبير من التدفقات المالية إلى التعامل على أصول مالية، أو حقيقية، أجنبية أو تستمد المقومات الرئيسية لاستمرارها فى العمليات الإنتاجية من الخارج، فيمثل هذا الجانب من التدفقات المالية

استنزافا لموارد التمويل المحلية بعيدا عن تنمية قدرات الإنتاج الحقيقية. كذلك فإن التدفقات المالية الخارجية إلى الاقتصاد الوطنى إذا ما انصبت على تداول حقوق ملكية الأصول الإنتاجية القائمة، من خلال الأسواق المالية، ودون زيادة تذكر فى هذه الأصول غالبا ما تؤدي إلى مضاربات قد ترفع من القيمة الاسمية لكل أو بعض هذه الأصول، مما قد يطلق شرارة التضخم فى الاقتصاد الوطنى، أو يحدث ارتفاعا مؤقتا فى سعر صرف العملة الوطنية، أو كليهما معا، الأمر الذى سرعان ما يؤدي تدهور قيمة هذه العملة بما يضيف المزيد من الضغوط التضخمية.

فى ضوء هذه المقدمة يمكن أن نتبين أن التحديات التى يواجهها القطاع المالى فى مصر لا تنفصل عن قضايا التنمية وأولوياتها على المستوى الوطنى، كما أن جزءا هاما من هذه التحديات يتصل بعلاقات الاقتصاد المصرى الخارجى فى أطر العولمة وعلاقات التعاون الثنائى و متعدد الأطراف إقليميا ودوليا. ولما كانت هذه التحديات كثيرة ومتشعبة، فضلا عن تعدد وتشعب مكونات القطاع المالى، بينما الوقت المتاح للحوار حولها محدودا، فإننا نقترح أولا أن يتركز حوارنا داخل القطاع المالى على كل من البنوك وسوق الأوراق المالية (البورصة) دون أن يعنى ذلك التقليل من أهمية المكونات الأخرى أو من شأن الآثار التى تترتب على أنشطتها وكفاءتها على القضايا المثارة فى هذا الحوار.

كما نقترح، ثانيا، أربعة محاور أساسية للنقاش، الأول منها يخص البنوك، والثانى يركز على سوق الأوراق المالية، والثالث يتناول العلاقة بين البنوك وسوق الأوراق المالية، أما المحور الرابع فيناقش ما تواجهه البنوك والسوق المصرية للأوراق المالية من تحديات نتيجة التدويل المتزايد للأنشطة الاقتصادية. وربما يكون من المناسب أن تتركز مناقشاتنا فى المحاور الثلاثة الأولى حول عدد محدود من القضايا الأساسية ذات التأثير المباشر والقوى على عملية التنمية فى مصر. بينما يختص المحور الرابع بتقييم قدرة البنوك والسوق المصرية للأوراق المالية على مواجهة تحديات تحرير الخدمات المالية والتدويل المتزايد لها، فى إطار مساهمة هذه البنوك وهذه السوق فى تحقيق وتواصل التنمية فى مصر.

أما القضايا الأساسية ذات الصلة المباشرة والقوية بالتنمية فى مصر فيمكن أن نختار منها ما

يلى:

- تعبئة وزيادة الادخار إلى المستوى المطلوب لتحقيق هدف النمو (حيث يقدر أن معدل

الادخار يجب أن يرتفع إلى نحو ٣٠ فى المائة فى ضوء معدل مستهدف للنمو حول ٨ فى المائة، بينما معدل الادخار الحالى لا يتجاوز ١٧ فى المائة على أحسن تقدير).

- توجيه المدخرات إلى مجالات الاستثمار التى تكفل إشباع الحاجات الاجتماعية وفقا لأولويات التنمية البشرية، وتكفل تواصل التنمية وارتفاع معدل النمو.

- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية باعتبارها توفر فرصا أكبر لتوظيف القوى العاملة ولتحقيق توازن النمو بين أقاليم الدولة.

- تنمية الصادرات وعلاج العجز فى الميزان التجارى.

- استقرار قيمة العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبية.

وبناء على ذلك يمكن أن نطرح للنقاش عددا من التساؤلات فى كل من المحاور الأربعة على النحو التالى:

المحور الأول: التحديات التى تطرحها القضايا الأساسية للتنمية بالنسبة للبنوك

* ما هى باختصار توجهات البنوك فى تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال السنوات العشر الأخيرة؟ وما هى انعكاسات هذه التوجهات على كفاءة تعبئة واستغلال المدخرات القومية؟

* كيف يمكن للبنوك أن تسهم فى زيادة معدل الادخار والاستثمار إلى المستويات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف خلال السنوات القادمة؟

* لاشك أننا فى حاجة إلى إعادة هيكلة توجهات الاستثمار فى اتجاه الأنشطة ذات القدرات التنافسية العالية فى الأسواق المحلية والعالمية، فكيف يمكن للبنوك أن تسهم فى ذلك؟ وما هى الآليات والمعايير التى يمكن اتباعها وتطبيقها؟

* كيف يمكن وضع وتطبيق نظم ومعايير أمانة لمنح الائتمان للصناعات الصغيرة على نحو يكفل تنميتها وانتشارها بين مختلف أنحاء الدولة؟

* كيف يمكن للبنوك الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية فى مواجهة حصى الاستيراد من جهة والمضاربات الضارة فى أسواق النقد والمال من جهة أخرى؟

المحور الثانى: التحديات التى تطرحها قضايا التنمية الأساسية بالنسبة لسوق الأوراق المالية

* ما هو، بإيجاز، تقييمنا لأداء هذه السوق خلال السنوات المنقضية منذ تطبيق برنامج

الإصلاح الاقتصادى ومن منظور قضايا التنمية المشار إليها؟

* كيف يمكن تطوير هذه السوق لجذب صغار المدخرين وتشجيعهم على زيادة مدخراتهم واختيار أفضل فرص الاستثمار لها؟

* ما هى الآليات التى يمكن لمؤسسات البورصة اتباعها لتجنب الاقتصاد القومى عواقب المضاربات الضارة على الأوراق المالية من جهة، وما يمكن أن تودى إليه مثل هذه المضاربات - خاصة إذا ما كانت مصادرها أجنبية - من استنزاف أرصدة البلد من احتياطيات النقد الأجنبى أو تدهور قيمة العملة الوطنية أو كليهما معا؟

* ما هى التطورات التشريعية والتنظيمية والعملية المطلوبة لتنمية نصيب السوق الأولية (سوق الإصدارات الجديدة) فى البورصة؟

* كيف يمكن نشر ثقافة التعامل مع البورصة وقراءة وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بعاملاتها؟

المحور الثالث: العلاقة بين البنوك وسوق الأوراق المالية

يتسع مفهوم سوق المال ليشمل كل المؤسسات المالية المشار إليها فى مقدمة هذه الورقة، ومن ثم فإن البنوك ما هى فى نهاية الأمر إلا جزء من سوق المال شأنها فى ذلك شأن سوق الأوراق المالية. وإذا كان سوق المال ينقسم إلى سوق النقد والائتمان قصير الأجل، وسوق الأوراق المالية، فإن البنوك هى الفاعل الرئيسى فى السوق الأولى فضلا عن أن أنشطتها فى قبول وتخليق الودائع ومنح الائتمان (خاصة ما كان منه للأجلين المتوسط والطويل) تتيح لها تأثيرا قويا على سوق الأوراق المالية التى تكاد تكون متخصصة بطبيعتها فى التمويل طويل الأجل.

ومن ثم فإن هذه العلاقة تثير عددا من التساؤلات أهمها ما يلى:

* إن التوسع فى إتاحة الائتمان المصرفى للمضاربين فى سوق الصرف الأجنبى يؤدى فى ظروف الاقتصاد المصرى إلى ضغوط فى اتجاه تدهور قيمة العملة الوطنية، مما يضر بفرص انسياب رؤوس الأموال الأجنبية بغرض الاستثمار المباشر وطويل الأجل، فما هى أنسب الطرق لضبط تمويل عمليات الصرف الأجنبى فى الحدود الآمنة؟

* وما هى أيضا أنسب الطرق لضبط التمويل المصرفى لعمليات المضاربة على الأوراق المالية

فى الحدود الآمنة التى لا تمكن من تعريض المراكز المالية للشركات لأزمات مفتعلة لا ترتبط بمستوى الأداء الحقيقى لهذه الشركات فى مجالات أنشطتها؟

* إذا كانت شركات، أو صناديق تغطية الاكتتاب لا وجود لها حاليا فى مصر، فلماذا لا تقوم البنوك بهذا الدور، أو تعمل على تأسيس مثل هذه الشركات؟ وهل يقتضى ذلك تغييرا فى التشريعات والقواعد المنظمة لعمل البنوك؟ وما الذى يمكن أن تقدمه البورصة لتشجيع البنوك على القيام بهذا الدور ولتشجيع إنشاء شركات تغطية الاكتتاب هذه؟

* هل يمكن توريق الديون المصرفية المتعثرة لبعض رجال الأعمال من خلال بورصة الأوراق المالية وما هى المعايير الآمنة التى يمكن تطبيقها فى هذا المجال؟

المحور الرابع: التحديات المرتبطة بتدويل الأنشطة الاقتصادية بما فيها الخدمات المالية

* هل كان للتدويل النسبى للأنشطة الاقتصادية (بما فيها المالية) فى مصر نصيب فى تفسير حالة الركود ونقص السيولة التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال الشهور المنصرمة من هذا العام؟ ما هو دور العوامل الأخرى، خاصة المرتبطة بأساليب أداء البنوك وسوق الأوراق المالية، فى هذا التفسير؟

* كيف يمكن للبنوك وسوق الأوراق المالية أن تلعب دورا إيجابيا نشطا فى علاج أزمات نقص السيولة والركود؟ وما هى السياسات التى يتعين عليها اتباعها لتجنب - أو على الأقل تقليل احتمالات - وقوع هذه الأزمات أصلا؟

* ما هى التحديات التى تواجهها البنوك وسوق الأوراق المالية نتيجة التحرير المتزايد للخدمات المالية؟ وكيف يمكن التعامل الآمن مع هذه التحديات؟

* مع تزايد عمليات البنوك فى تمويل القطاع الخاص والأجنبى، وهوامش الحرية المتزايدة التى يتمتع بها كل منهما فى تحويل الأموال والأنشطة إلى الخارج، ألم يحن الوقت للأخذ بنظام التأمين على الودائع؟ وما هى متطلبات ذلك وكيف يمكن تلبيتها؟

وقائع الحوار

عبد الفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم .. أرحب بحضراتكم جميعا والحقيقة جرت العادة فى المجلة بالمعهد أن

نختار أحد الموضوعات الهامة لدائرة حوار فى كل عدد من الأعداد. وفى الفترة الأخيرة، وبالتحديد من ستة أعداد، أى منذ ثلاث سنوات أخذنا موضوع مصر وتحديات المستقبل ليكون محلا للمناقشة فى سلسلة من دوائر الحوار بدأت بالسكان ودوائر الانتماء، ثم قطاع الزراعة وتحدياته، وقطاع الصناعة وتحدياته، ثم البناء والتشييد وتحدياته، ثم مياه الشرب والصرف الصحى، ثم قطاع الطاقة، والقطاع المالى هو موضوع هذه الدائرة للعدد الذى يصدر فى ديسمبر القادم إن شاء الله.

دائما ما يعد أحد أعضاء هيئة التحرير ورقة مبدئية بمحاور الحوار حول الموضوع المختار، وهناك ورقة وزعت على حضراتكم أعدها الدكتور محمود عبد الحى عن القطاع المالى وتحديات الحاضر والمستقبل، ونعطى الدكتور محمود وقتا لينعش ذاكرة من قرأ الورقة وليعطى ملخصا لمن لم يقرأها.

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم.. بداية أكرر الترحيب بأساتذتنا وزملائنا الحاضرين لهذا اللقاء، والموضوع كما هو واضح أمام حضراتكم يتعلق بالقطاع المالى فى مصر وتحديات الحاضر والمستقبل أمام هذا القطاع.

ورقة الحوار هى مجرد ورقة خلفية تعطى بعض الأفكار لكى تكون محلا للنقاش، ومن ثم فهى - ابتداء - قابلة للإضافة أو الحذف أو التركيز على بعض النقاط وحذف بعض النقاط فهى مجرد فاتحة للشهية أو استشاره للذهن للاستفادة بما لدى السادة الحضور من علم وخبرة فيما يتعلق بالموضوع المطروح والنقاط المقترحة للنقاش حولهما.

وينصرف مفهوم القطاع المالى فى هذه الورقة، وببساطة شديدة، إلى كل الوحدات التى تقوم بعملية الوساطة بين مدخرى الأموال ومستخدميها، وبالتالى يشمل هذا القطاع البنوك وشركات التأمين وصناديق التوفير وشركات الاكتتاب وكل من يتعامل فى هذه الوساطة.

الحقيقة أن عمليات التمويل أصبح لها أهمية قصوى على الرغم من أننا ندرك جيبعا أن الثروة الحقيقية للأمم تقاس بأصولها الانتاجية الحقيقية متمثلة فى المصانع، محطات توليد الكهرباء، المدارس، المستشفيات، الكبارى، الطرق... الخ، بينما تعد وسائل التمويل ومن بينها النقود وكافة أنواع الائتمان الزيت الذى يساعد التروس أو عجلة الاقتصاد القومى لكى تدور أو كما قال

الكلاسيك - زمان - إن النقود عبارة عن عربة لنقل القيم وبالتالي فكل أشكال أو أشباه النقود سواء كانت حسابات جارية أو ودائع آجلة أو أوراق مالية أو غيره تؤدى نفس الدور فى الأساس، هذا من الناحية التقليدية.

لكن التطور أدى إلى أن أصبحت وسائل التمويل تلعب دوراً حيوياً فى تنمية مصادر الثروة ذاتها لأنها ترتبط مباشرة بترجمة الرغبة فى المنتجات المختلفة الى طلب فعال يؤدي إلى تحريك الجهاز الإنتاجى وبالتالي يزيد من الثروة القومية، علاوة على ذلك فإن الدور المتزايد لعملية التمويل فى النشاط الاقتصادى جعل توفر وسائل التمويل وحسن إدارتها من أهم العوامل الفاعلة والمؤثرة فى تحقيق معدل مرتفع للنمو وفى الحفاظ على هذا المعدل، وأمامنا الأزمة التى حدثت فى دول جنوب آسيا ودول جنوب شرق آسيا، والتى جاءت أصلاً نتيجة اضطرابات فى أسواق المال واضطرابات فى أسعار الصرف وأثرت بالتالى على القدرة الإنتاجية فى هذه الأسواق وعلى معدل النمو... الخ.

نشاط التمويل أصبح محل تدويل متزايد، وهذا التدويل أدخل دون شك بالعلاقات بين تدفقات التمويل والتدفقات الحقيقية على مستوى الاقتصاد القومى. عندما كانت التجارة الخارجية وانتقال رؤوس الأموال يأخذ صورا تقليدية ويمكن السيطرة عليها- ولأغراض محددة - كانت هناك فرص أكبر نسبياً للسيطرة على الاقتصاد القومى وإدارته سواء بالأساليب المباشرة فى ظل نظم التخطيط المركزى، أم بأساليب غير مباشرة من خلال آليات السوق وباستخدام السياسات الملائمة. عندما كان الأمر كذلك كان يمكن أن نقول إن توازن تدفقات التمويل مع التدفقات الحقيقية للإنتاج السلعى والخدمى يضمن استقراراً فى الأسعار، أما إذا كانت تدفقات التمويل تزيد عن قدرة الجهاز الإنتاجى على توليد التدفقات الحقيقية يكون التضخم هو النتيجة، وبالعكس نتوقع الانكماش عندما لا تساير تدفقات التمويل حجم واتجاهات التدفقات الحقيقية.

الحقيقة أنه مع التدويل المتزايد للنشاط المالى أصبح من الممكن أن نجد فى بعض الدول نشاطاً محموداً فى الأسواق المالية بينما هناك ركود فى الاقتصاد القومى، كما قد تكون هناك حركة تصدير واستيراد نشطة لرؤوس الأموال بينما الاقتصاد القومى راكد. وقد يكون نشاط التمويل وتدفقاته متباطئاً داخل الاقتصاد الوطنى بينما يعانى من اتجاهات تضخمية لأن هناك تدفقات تمويل آتية من الخارج. هذه الأمثلة تشير إلى أن التدويل المتواصل للأشطة الاقتصادية بما فيها النشاط المالى يجعلنا أمام أوضاع متجددة تستدعى أن نتدارس معاً ما الذى يجب أن تفعله الوحدات أو المؤسسات

القائمة بعمليات الوساطة المالية كالبنوك، وشركات التأمين، وأسواق المال، والبنك المركزى ... الخ حتى يمكن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى وضمان تواصله عند مستويات مرتفعة من التشغيل خاصة لعنصر العمل.

طبعا المحاور المقترحة للنقاش، حاولنا ربطها بقضايا ذات صلة أساسية ومباشرة بعملية التنمية، وأول هذه القضايا قضية الادخار وضرورة تعبئة الادخار وزيادة مستواه إلى المعدل الذى يكفل النمو المتواصل والمرتفع فى الاقتصاد المصرى. والقضية الثانية هى استخدام المدخرات على نحو يوجد هيكلًا للاستثمار والإنتاج يلبي الحاجات الاجتماعية ويضمن الارتفاع بمستوى التنمية البشرية، والقضية الثالثة هى تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية باعتبارها من المجالات الهامة التى يمكن أن توفر فرصا متزايدة لتوظيف القوى العاملة وتسهم فى انخفاض معدلات البطالة. والقضية الرابعة هى تنمية الصادرات وعلاج العجز فى الميزان التجارى، والقضية الأخيرة استقرار قيمة العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبية.

فى ضوء هذه القضايا - واختيارها مبدئى وإن ارتبط بالتوجهات الجارية للسياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية فى مصر - يقترح أن يدور حوارنا حول أربعة محاور أساسية.

المحور الأول يتعلق بالتجديات التى تطرحها هذه القضايا بالنسبة للبنوك. طبعا نريد أن نعرف توجهات البنوك فى تمويل الأنشطة الاقتصادية، وهل هذه التوجهات تخدم قضايا التنمية أم لا ؟ وهل هذه التوجهات تعكس كفاءة فى تعبئة واستغلال المدخرات القومية أم لا ؟ النقطة الثانية كيف يمكن للبنوك أن تسهم فى زيادة معدل الادخار والاستثمار إلى المستويات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف. النقطة الثالثة، نحن فى حاجة إلى إعادة هيكلة توجهات الاستثمار فى اتجاه الأنشطة ذات القدرات التنافسية العالية فى الأسواق المحلية والعالمية. لأننى عندما أتكلم عن تنمية الصادرات، فلا أتكلم فقط عن إنتاج سلعة تنتج وتعبء الحدود لتباع بالخارج، وإنما أيضا عن تنمية الصادرات للداخل أيضا، بمعنى للخارج والداخل، وقد كنت فى جلسة نقاش مع الأستاذ حسنى العيوطى من بضعة أيام، وكنا نتكلم عن الواردات، أشار سيادته إلى أن الواردات حوالى ١٧ مليار دولار، فلو أننا نجحنا أن ننتج محليا ما يحل محل ٥-٦ مليار ألا يكون لذلك تأثير على الميزان التجارى يتكافأ مع مضاعفة الصادرات إلى الخارج؟ فما هى أدوار البنوك فى مثل هذه التوجهات؟

النقطة الرابعة كيف يمكن وضع وتطبيق نظم ومعايير آمنة لمنح الائتمان للصناعات الصغيرة؟ أنا يؤلمنى ويؤلم الكثير من المصرفيين أن البنوك تعطى قروضا بمليارات أو مئات الملايين بضمانات شخصية، أو بضمان أصول تتآكل قيمتها دون أن يواكب ذلك فى كثير من الأحيان تناقص فى أصل القروض، والآليات المتبعة لذلك معروفة وتنطوى على تحايل لا يتمشى مع قواعد سلامة العمل المصرفى، هذا بينما الشاب الصغير الذى يحتاج إلى ١٥-٢٠ ألف أطلب منه ضمانات وبيع ورهن.. الخ، أليس هناك من سبيل لعلاج مشكلة ضمان القروض لصغار المستثمرين وللمشروعات الصغيرة والحرفية، ليس على سبيل الاستثناء أو للمشروعات التجريبية أو الرائدة فقط وإنما فى إطار النشاط الدائم والمتواصل لمؤسسات التمويل المحلية وعلى قمتها البنوك بطبيعة الحال.

النقطة الخامسة كيف يمكن للبنوك أن تحافظ على استقرار قيمة العملة الوطنية فى مواجهة حى الاستيراد والمضاربات الضارة فى أسواق النقد والمال.

المحور الثانى التحديات التى تطرحها قضايا التنمية الأساسية - نفس القضايا - بالنسبة لسوق رأس المال. هذا المحور تقريبا يعيد طرح نفس القضايا من خلال عمل سوق الأوراق المالية، نريد تقييمًا لأداء هذه السوق فى الفترة الماضية، هل كانت جيدة؟ أم غير جيدة؟ هل هى أسواق تخضع لتنظيم ورقابة أكثر أو أقل من اللازم؟ نريد أن نعرف بالضبط ما الذى يجرى فى هذه الأسواق؟ نريد أن نقيم سوق الأوراق المالية من زاوية قدرتها على جذب صغار المدخرين؟ كنا سمعنا أن هناك دراسات، لكن لم نعرف إلى أى شىء انتهت، مثلا أشير فى بعض الصحف منذ فترة إلى توجه مفاده أن كل من يشتري أو يتعامل فى أقل من ١٠ آلاف جنيه عليه أن يودع ١٠٠٪ من المبلغ، وتكون نسبة التغطية أقل لمن تكون تعاملاته فى قيم تزيد عن ذلك، وهذا معناه أن هناك انحيازا لصالح كبار المستثمرين على حساب صغار المستثمرين.

ما هى الآليات التى يمكن لمؤسسات البورصة اتباعها لتجنيب الاقتصاد القومى عواقب المضاربات الضارة على الأوراق المالية من جهة وما يمكن أن تؤدى إليه هذه المضاربات من استنزاف للأرصدة الأجنبية والتأثير على قيمة العملة الوطنية فى اتجاه التدهور.

ما هى التطورات التشريعية والتنظيمية والعملية المطلوبة لتنمية نصيب السوق الأولية بالذات (سوق الإصدار الجديد)، لأن هذا هو الذى ينشئ الشركات ويساهم فى التنمية الحقيقية ويضمن

تواصلها. كيف يمكن نشر ثقافة التعامل مع البورصة وقراءة وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بها؟

المحور الثالث وهو العلاقة بين البنوك وسوق الأوراق المالية. من غير الدخول فى التفاصيل، هذه العلاقة مهمة جداً، لأنه معروف أن كل العمليات التى تجرى فى البورصة أو الصفقات يتم تمويلها من البنوك، هل هناك سبيل لترشيد الائتمان المصرفى الذى يمنح للمتعاملين فى البورصة فى ضوء معايير محددة؟ وهل كل مضارب يفيد الاقتصاد القومى؟ لأن المضاربة مفيدة فى حدود معينة، لكن المضاربة المنفلتة تضر الاقتصاد القومى سواء كان على الأوراق المالية أو قيمة العملة الأجنبية أو العملة الوطنية.. الخ، هل هناك طريقة ليرتبط الائتمان المصرفى برشادة المتعاملين فى أسواق الأوراق المالية أم لا؟ شركات وصناديق تغطية الاكتتاب غير موجودة فى مصر، هل يمكن للبنوك أن تقوم بهذا الدور؟ وما هى المحاذير، وما هى الآفاق المحتملة لتطور عمل البنوك فى هذا الاتجاه؟ الدين المصرفية المتعثرة لبعض رجال الأعمال، هل يمكن توريقها فى شكل أوراق مالية تطرح وتتداول فى البورصة أم لا؟

المحور الرابع وهو التحديات المرتبطة بتدويل الأنشطة الاقتصادية بما فيها الخدمات المالية. وربما يكون من المفيد أن نتساءل هنا عن دور هذا التدويل ونصيبه فى حالة الركود وأزمة السيولة التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال الشهور المنصرمة من هذا العام، وأنا أقول مر، فى الماضى، لأنه أعلن رسمياً أننا تجاوزناه لكنى لا أرى مؤشرات للتجاوز حتى الآن. ما هو دور العوامل المرتبطة بأساليب أداء البنوك وسوق الأوراق المالية فى هذا التفسير؟ كيف يمكن للبنوك وسوق الأوراق المالية أن تلعب دوراً إيجابياً ونشطاً فى علاج أزمات نقص السيولة والركود؟ وماهى السياسات التى يتعين اتباعهما لتجنب أو على الأقل تقليل احتمال وقوع هذه الأزمات فى المستقبل؟

التحرير المتزايد للخدمات المالية يلقى أعباء وتحديات على البنوك وسوق الأوراق المالية، فكيف يمكن التعامل الآن مع هذه التحديات؟ ومع تزايد عمليات البنوك فى تمويل القطاع الخاص والأجنى، وهوامش الحرية المتزايدة التى يتمتع بها كل منهما فى تحويل الأموال والأنشطة إلى الخارج، ألم يحن الوقت للأخذ بنظام التأمين على الودائع؟ وهو موجود لدينا تشريعياً ولكنه غير موجود فعلياً؟

وأخيراً الأمر متروك لمحضراتكم بالإضافة أو الحذف أو التفصيل فهذه مجرد نقاط استشارة للأفكار كى نبدأ حوارنا فى هذه الدائرة وشكراً.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة القاعدة العامة، التى نقولها فى البداية دائما، إن هناك ورقة عمل تعطى أفكارا قابلة للإضافة والحذف بالتفصيل أو الاختصار بالنسبة لأى موضوع من الموضوعات. أولا كل زميل يحاول أن يدلى بدلوه فى مداخلة أساسية، ثم نرى الوقت المتبقى للتعقيبات المتبادلة بين الحاضرين.

صليب بطرس

الموضوع فى حقيقته ممتاز وبخاصة فى هذا الوقت، ولا ينقص من قيمته أنه جاء متأخرا نوعا ما. فالأزمة التى يمر بها الاقتصاد المصرى فى السنتين الأخيرتين ليست سوى أزمة انتابت النظام المصرفى بخاصة وسوق المال بعامه.

الورقة فى حد ذاتها ورقة ممتازة لعدة اعتبارات: تعريف مجموعة المؤسسات التى تبحث هو تعريف أستطيع أن أسميه مانعا جامعا ونحن نحتاج إليه فى مصر، لأن بعض الكتاب يتكلمون من خلال الصحافة وفى التليفزيون ويكتبون فى هذا الموضوع وهم لا يعلمون ما هى حقيقة ما تحتويه عبارة قطاع المال لدرجة أن بعض الكتاب الذين يوصفون بأنهم كبار لا يفرقون بين أوراق النقد والأوراق المالية، وهذا وضع عفا عليه الزمن منذ الخمسينيات، ولكنه لم يعد مقبولا فى القرن الحادى والعشرين. لذلك فإننى أقول إن هذه الورقة جاءت فى الصميم. إضافة إلى أنها جاءت - على غير المؤلف منذ سنوات عديدة - خالية من أخطاء قواعد اللغة العربية.

وهناك سؤال مهم يطرح نفسه ويحتاج إلى إجابة: هل مصر فى هذه المرحلة مقبلة على ما كان عليه الحال فى الستينات من فرض الرقابة ولو تدريجيا؟ هذا سؤال مهم جدا لأنه من الملاحظ أنه من أن لآخر نسمع تصريحات من مسئولين فى جهات مختلفة أن أصحاب الودائع الدولارية، أو أصحاب الودائع الأجنبية، التى تزيد عن ٥٠٠ ألف لا يستطيعون السحب إلا بقدر معين، مما يعنى أن هناك قصورا ما لدى الجهاز المصرفى من العملات الأجنبية، فهل هذا صحيح؟ وهل هى بداية للتدرج فى الرقابة على المعاملات الدولية؟ فى الستينات عندما ظهرت واستفحلت هذه الظاهرة لم تستفحل مرة واحدة لكنها جاءت بالتدرج، على نحو ما نلاحظه فى الوقت الراهن.

أيضا هناك مسألة هامة جدا، لو طرحنا ظاهرة زيادة الودادات زيادة كبيرة بلغت ما يقرب من سبعة عشر مليار دولار مقابل نحو خمسة مليارات للصادرات، السؤال هنا هل هذا الوضع يمكن أن

يستمر؟ وإذا استمر ما هو أثره على الاقتصاد المصرى؟ ان تدنى الصادرات على هذا النحو بالمقارنة بالواردات ظاهرة مستمرة منذ سنوات طويلة، فإلى أين تقودنا هذه الظاهرة؟

نحن نود أن نستنير، هل تقودنا مثل هذه المشكلات إلى فرض رقابة ولو جزئية؟ الحقيقة أن الصادرات المصرية متدنية - وأنا أسف أن أقول ذلك - حيث إنها لم تتجاوز أربعة مليارات من الدولارات، إذا استبعدنا منها طبعا الصادرات البترولية التى تبلغ نحو مليارين من الدولارات. هنا، هل يمكن طرح سؤال آخر دون حساسية، هل هناك ما يسمى (سوء تسجيل فى الفواتير)؟ هل فواتير الصادرات لا تمثل القيمة الحقيقية لها؟ وهذا أيضا ينطبق على الواردات، هل هناك زيادة فى قيمة فواتيرها؟ للاحتفاظ بجانب من النقد - فى الحالتين - بالخارج. هذه كلها مسائل تحتاج لبحث وصرحة لأن التشخيص - كما يقال - نصف العلاج.

فيما يتعلق بقطاع المال كما عرفه الدكتور محمود: فى تصورى وتصور أى إنسان يرجو الخير لبلده، أظهرت الأحداث والقضايا المتعددة التى وقعت ولا أقول اليوم فقط بل ومنذ عام ١٩٨٤ (وحضراتكم تذكرون توفيق عبدالحى وشريكه الذى اتخذ من صالات بعض البنوك مكانا للتجار فى العملة) ما يدعوننا إلى التفكير فى أهمية تكوين مجموعة من خبراء على درجة عالية من الكفاءة لتحليل هذه القضايا تحليلاً دقيقاً من واقع حيثيات الأحكام التى صدرت لكى يستخلصوا نقاط الضعف والثغرات التى كشف عنها التحقيق ونشرها على الجهات المعنية للتحذير من هذه الأخطاء، وحتى تكتشف الجهات الأخرى ما إذا كان لديها مثل هذه الأخطاء وتعالجها.

هذا شئ ليس من عندى، إنه كلام قرأته فى كتابات الأمم المتحدة عن شركة شل العالمية التى لها فروع فى كل بلاد العالم، فإذا وقعت واقعة ما، كاختلاس فى أى فرع من الفروع، فإن الشركة الأم تحللها وتقف على مناحى الضعف، وتعممها على جميع الفروع وتطلب من القائمين عليها النظر فى الأنظمة حتى إذا كانت لديهم هذه الثغرة صحوها.

آخر قضية، وهى قضية نواب القروض، جاءت حيثيات الحكم التى صدرت واستندت إليها المحكمة فى الحكم، لتقدم خدمة جليلة للاقتصاد المصرى عن طريق ما شرحته تفصيلاً، ليس عيباً أن نعرف أين نحن لكى نصلح. هذه المجموعة المقترحة من الخبراء، لدراسة مثل هذه الأخطاء والقضايا، يمكن أن تكون برعاية البنك المركزى ويختار لها الأعضاء.

نحن لدينا آليات وضعت وكانت فى مكانها الصحيح لكى تمنع بعض الثغرات التى وقعنا فيها، لدينا مثلاً الدور الذى يؤديه، أو يجب أن يؤديه مراقبو الحسابات وهم الذين يطلق عليهم فى إنجلترا حماة الدستور، ودورهم شبيه بالجهاز المركزى للحسابات لدينا (والذى كان قديماً يسمى ديوان المحاسبة)، وينسحب هذا أيضاً على مراقبى الحسابات على المستوى الوحدى أى مستوى المشروع. الحقيقة أن هؤلاء ليسوا حراس الدستور ولكنهم حراس الاقتصاد، لأنهم من الممكن جداً إذا أذوا واجههم على ما ينبغى، كان يمكنهم اكتشاف بعض الأحداث التى هزت الاقتصاد والتنبيه إليها. لدينا فى البنك المركزى رقابة على الائتمان، وهى إدارة تجميع خاصة بالائتمان، هل هذه الإدارة أدت عملها؟ هذا سؤال يجب أن نجيب عليه.

إذا كان كل من علم المحاسبة وعلم المراجعة ينادى ويناشد المسئولين عن إدارة المؤسسات على المستوى الوحدى فهذا ينطبق أيضاً بلا نزاع وبصورة أكبر على المستوى الجمعى. هؤلاء الناس وظيفتهم تشبه وظيفة حكم كرة القدم ليس إلا، لا يتدخل فى الإدارة ولا يجوز له أن يتدخل، لكنه كما يطلق الحكم صفارته عند اللزوم فان مراقب الحسابات لابد من أن ينبه ويقول هنا خطأ أو هنا اعتداء على أموال أصحاب الودائع، وعلى الجهات المعنية بحث هذا الخطأ وهذا التجاوز وعلاجه.

على المستوى الوحدى أيضاً، فى المراجعة والمحاسبة هناك ما يسمى بالضبط الداخلى. هناك المراجعة الداخلية لكن يوجد أيضاً الضبط الداخلى، وهذا مهدد فى كثير من المنشآت، فما هى الظواهر التى تدل على هذا؟ مكاتب مراجعة الحسابات يجمع الواحد منها بين أنه مراقب حسابات بنك مثلاً وفى نفس الوقت يعد دراسات الجدوى التى تقدم لهذا البنك. وقد يكون هو مراقب حسابات البنك نفسه، ويجمع فى ذات الوقت بين مراجع البنك المقرض ومراجع الشركة المقترضة أيضاً وقد يكون فى نفس الوقت معد لدراسة الجدوى التى قدمت لكى يمنح على أساسها القرض، هذه غيبة للمراقبة والضبط الداخلى الذى ينادى به علماء المحاسبة والمراجعة.

ما أود أن أخلص إليه فى هذه النقطة أن لدينا آليات، والمشرع تنبأ وتحوط لها وذكرها، والإدارات أو الجهات أو الهيئات المسئولة على علم بهذا بدليل أنها أنشأت هذه الآليات، لكن هذه الآليات معطلة. لو أن هذه الورقة ركزت على بعض مثل هذه النقاط يمكن أن تقدم خدمة جلية، وما حدث فى جنوب شرق آسيا هو شبيه بذلك.

هناك نقطة أخرى أود أن أثيرها وهى خاصة بالأزمة الحالية التى يمر بها الاقتصاد المصرى منذ بداية هذا العام، البعض من المحللين وصفها بأنها ركود، والبعض الآخر وهم الأكثر به وصفوها بأنها سيولة، الفرق بين التشخيصين كبير جداً، والخلط بينهما من المؤكد أن يؤثر على العلاج. هناك من قالوا إنها أزمة سيولة وأن العلاج سيكون عن طريق ضخ جانب من المتأخرات التى على الحكومة للقطاع الخاص.

هنا لا بد من وقفة، لقد صرح بعض المسئولين فى أكثر من مناسبة أن الحكومة كدائن لا تعرف دينها على وجه التحديد، كان التركيز على متأخرات الضرائب التى تتراوح حول ١٧ مليار جنيه. لكننا لا نستطيع أن نقول ١٧ مليار على إطلاقها، لأن دين الضريبة يمر بمراحل متعددة لإعطاء فرصة للممول للطعن والبحث، ورفع الأمر إلى القضاء، وما إلى ذلك، ولا يمكن للحكومة مخالفة القوانين وتحصيل الدين من ممولين مازالوا أمام لجان الطعن أو المحاكم أو اللجان الداخلية مثلاً.

لكن إذا نظرنا إلى مديونية الحكومة، فقد نشرت أرقام متفاوتة جداً، قيل إنها ٢٥ مليار جنيه، وبعض المسئولين قالوا هى ١٠ أو ١٥ أو ٢٥ مليار، وبدأت الحكومة تضخ وتفى بما وعدت، لكن هل حلت الأزمة؟ لا، لم تحل، إذن هى أزمة ركود وليست أزمة سيولة، وأنا أضيف أنها أزمة ركود تراكمى من عدة سنوات لم يلتفت أحد لها وظلت دون علاج، وهذه التراكمات أفضت إلى تعقيد الأزمة تعقيداً شديداً وجعلت المسألة تظهر على حقيقتها وأنها تحتاج إلى انتباه شديد وتحتاج لجدية فى العلاج، واكتفى بهذا القدر وأترك الفرصة للزملاء.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة الهدف من النقاط التى تثار، بالإضافة لما هو مذكور فى ورقة العمل، هو توسيع المناقشة لتشمل قضايا أخرى حول موضوع دائرة الحوار، ليس المهم تعديل الورقة، إنما النقاش نفسه هو الذى يذكر فى المجلة.

أحمد عبد السلام

أود أولاً أن أشكر السادة القائمين على معهد التخطيط والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط لتناولهم الموضوعات الحيوية والحساسة التى تمس التنمية واقتصاد مصر.

سريعا أود أن أعلق على ما قاله الدكتور صليب. منذ خمسة عشر عاما ومشاكل التصدير تعقد المؤتمرات حولها، ولو ذكرت لسيادتك أن هناك بحثا تملأ نصف هذه الحجرة عن مشاكل التصدير وتوصيات كثيرة، لم ينفذ منها سوى القليل والباقي لم يتم تنفيذه.

النقطة التى أثارها الدكتور صليب بشأن الواردات وأنها تكون بفواتير أعلى من قيمتها، أنا أختلف مع سيادته لسبب بسيط جداً، أولاً فى ظل الحرية لو أى شخص لديه مليون دولار - قبل الأزمة الحالية - يمكن أن يحولهم من البنك فى دقائق، لذلك فإن المستورد ليس فى حاجة إلى رفع قيمة الواردات لكى يهرب مبالغ للخارج، فهو يستطيع تهريب كل أمواله للخارج وليس هناك مشكلة، إضافة إلى أن الجمارك ستكون أعلى إذا زادت الفاتورة والتكلفة ستزيد لديه فى الدفاتر.

بالنسبة للتصدير أيضاً ليس هناك مبرر لتسجيل أقل من قيمته فى الفواتير، فالمستثمر يستطيع تحويل أى مبلغ بدون مشكلة، لكن مشكلة التصدير من المشاكل المهمة، وهناك لجنة تنظر فى الأسعار، هل لديها الكفاءة أم لا؟ والحقيقة أن مثل هذه اللجان معلوماتها محدودة بخصوص هذه الأسعار حيث يتم تصدير آلاف الأصناف من الجبن إلى الأحذية إلى القماش إلى القمصان فهل هذه اللجان تفهم فى كل هذه الأصناف؟

بالنسبة لمراقبى الحسابات الذين تحدثت سيادتك عنهم، هناك مثل يشبه مراقب الحسابات بأنه "كلب حراسة وليس كلب صيد". الحمد لله منذ عامين أو ثلاثة أعددتنا معايير محاسبية وشارك فيها الدكتور عبد العزيز حجازى ومعهد المحاسبين وحازم حسن وبعض كبار المحاسبين. وحاليا لدينا معايير نتحدث عنها، لكن أنا أؤيد سيادتك فى أن بعض المحاسبين يوقع على أى شئ حتى ولو كان غير سليم، ويضطر للخضوع للإدارة التى تهدده بتغييره والاستغناء عن خدماته فيضطر للموافقة.

ليتنا نعمل فى المستقبل "مراجعة إدارة" وليس فقط "مراجعة مستندية" وهى المراجعة التى تتم حالياً. نود أن ندخل مراجعة الإدارة لأهميتها الكبيرة. الإدارة اتخذت قرارا طبقا للمعلومات التى عرضت عليها، فباتى مراقب الحسابات يرى المعلومات ويرى القرار وينظر هل هذا القرار فى حدود هذه المعلومات وهل جانبه الصواب أم لا؟

بالنسبة لتجميع مخاطر الائتمان فى البنك المركزى، فهو يخص أى فرد أو شركة مقترضة - على مستوى الدولة - أكثر من ٤٠ ألف جنيه... نفترض أن شخصا مقترضا من أكثر من بنك،

عندما أذهب للبنك المركزي لا بد من معرفة القروض التى على هذا الشخص، فيقرر أنه أخذ قروضا من هذا البنك وذاك البنك ومجموع قروضه كذا، وهل هذا يتماشى مع إمكانيات هذا الشخص أم لا؟ هذا هو أساس مسألة تجميع مخاطر الائتمان فى البنك المركزى.

أزمة السيولة، قلنا أكثر من مرة، لا بد من فض التشابك مع الحكومة، الحكومة مديونة للقطاع، والقطاع مديون للحكومة: وزارة الكهرباء، دائرة للحكومة، وزارة البترول دائرة لوزارة الكهرباء، بتكاليف الزيت الخام لتشغيل محطاتها، هل هيئة الكهرباء تستطيع قطع القوة المحركة عن مصانع القطاع العام، أو حتى الكهرباء عن الحكومة؟ بمعنى فرضا أن معهد التخطيط لم يدفع فواتير الكهرباء هل يمكن قطع الكهرباء عنه؟ والمديونيات تتراكم، لا بد من فض التشابك عن طريق قيود محاسبية وهو موضوع سهل تنفيذه.

بالنسبة للضرائب هذه قضية كبيرة جداً، وقد كتبت بعض التعليقات عن الضرائب وعن التهرب الضريبى، وهذا فى عجالة رد على ما قاله الدكتور صليب. ولو أذنتم لى أن تكون الردود على أساس الورقة بالترتيب، وهل نتكلم فى نقطة نقطة؟

عبدالفتاح ناصف

أود أن أذكر لسيادتكم ما يحدث بالضبط، نحن نسجل ونفرغ ونرسل لحضراتكم الأجزاء الخاصة بكل منكم لكى تكون هناك فرصة إذا أردتم ادخال تعديلات عليها أو إعادة صياغة أو إضافة أو حذف.

أحمد عبد السلام

سوف أتحدث فى نقطة واحدة، ثم يتكلم باقى الزملاء إذا أرادوا فى نفس النقطة بنفس النظام التى كتبت به ورقة الدكتور محمود. جاء فى صفحة ٣ " أما القضايا الأساسية ذات الصلة المباشرة والقوية بالتنمية فى مصر " فيمكن أن نختار منها تعبئة وزيادة الادخار إلى المستوى المطلوب لتحقيق هدف النمو حيث يقدر أن معدل الادخار يجب أن يرتفع إلى نحو ٣٠٪ فى ضوء معدل مستهدف للنمو حول ٨٪ بينما معدل الادخار الحالى لا يتجاوز ١٧٪ على أحسن تقدير. وحين نناقش هذا الموضوع يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ما يلى:

* ارتفاع مستوى المعيشة وتأثيره على ادخار الفئات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة: الطبقة

الفقيرة لا محل للحديث عنها فى مجال الادخار، والطبقة المتوسطة مطحونة ومدخراتها - إن وجدت- محدودة وقصيرة الأجل، أما الطبقة الغنية فلا يهملها شئ فى ظل ارتفاع مستوى المعيشة.

* ارتفاع سعر الدولار والعملات الأجنبية مما يؤثر على أسعار السلع والخدمات بالزيادة.

* الدروس الخصوصية.

* ارتفاع نسبة الضرائب وعدم تناسبها مع الدخل أو الأرباح.

وهذه الأسباب وغيرها ستؤثر سلبا على مستوى الادخار. كلام جميل، نحن نقول نريد زيادة الادخار، لكن من أين؟ نحن طبقة تعتبر متوسطة ليس لدى أحد شئ يدخره، فإذا أخذنا طبقة أقل منا يصبح إكمال الفرد الشهر بمرتبه شيئا عظيما. وقلنا بعض الأسباب التى تؤدى إلى تعويق أو إعاقة زيادة الادخار. إذا أراد أحد من الزملاء الكلام فى هذا الموضوع فى القضية الأولى يمكنه الحديث.

محمد عبدالحى

نود ربط قضية الادخار بدور البنوك وسوق المال فالقضايا المشار إليها ليست الهدف فى حد ذاته، إنما الهدف أن تناقش دور البنوك ودور سوق رأس المال من خلال هذه القضايا.

أحمد عبد السلام

تأتى بعد ذلك مشاكل سوق المال والبورصة والمستثمر الصغير وكل الأشياء التى ذكرتها، وقد تناولتها فى ورقة قمت بإعدادها. وحين مناقشة إسهام البنوك فى زيادة معدل الادخار والاستثمار إلى المستويات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف خلال السنوات القادمة يجب أن يؤخذ فى الاعتبار استحداث أوعيه جديدة بأسعار فائدة مناسبة، لأنه لكى تجذب مدخرات هذا سلاح ذو حدين، لكى تجذب مدخرات ترفع سعر الفائدة على الودائع، وسعر الإقراض سوف يكون بزيادة ٤٪ أو ٥٪ للبنك لكى يغطى التعثر والتضخم. لذلك فإننى أقول استحداث أوعيه جديدة بأسعار فائدة مناسبة حتى لا تتأثر عملية الاستثمار، فنحن لو رفعنا الفائدة على القروض، فسوف يحجم الناس عن الاستثمار، وفرسان البنوك - وليس لى خبرتهم - يستحدثون أوعيه جديدة، كل يوم فى الصحف إعلانات ضخمة للبنوك بأوعيه جديدة، جوائز سيارات مكسب على دفاتر التوفير، كل ذلك تدرسه البنوك بأسلوب جيد مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا السلاح ذو الحدين.

محمود عبدالحى

القضايا التى ذكرناها، وهى المدخرات والتصدير والصناعات الصغيرة، كلها قضايا مطلوب مناقشتها من خلال دور البنوك وسوق رأس المال فى هذه القضايا، هل نشاط البنوك الآن وأساليبها فى تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يشجع على الادخار؟

هناك أسباب كثيرة - كما أشار الأستاذ أحمد عبد السلام - تؤدي إلى انخفاض معدل الادخار، ومن هذه الأسباب ارتفاع تكاليف ومتطلبات المعيشة، وتدنى أجور ودخول قطاعات عريضة من المجتمع بالمقارنة بمتطلبات الحياة وما تحدته آثار التقليد والمحاكاة من ضغوط على ميزانيات الأسر المتوسطة والفقيرة فضلا عن تبيد جزء هام مما كان يمكن للأسر الغنية أن تدخره. ورغم أهمية هذه الأسباب وغيرها إلا أننى أعتقد أننا فى حاجة إلى دراسات وتقديرات جادة وعميقة عن الادخار فى مصر، فلدى انطباع قوى بأن هناك قدرا لا يستهان به من المدخرات الكامنة (تحت البلاطة يعنى، أو اكتناز للذهب) لا يتم تقديره ولا يدخل فى الحساب. مثلا المال الذى يخرج من جيب الناس ويذهب للدروس الخصوصية، المفروض أنه يذهب من أيدي فئات اجتماعية اقتصادية ميلها للاستهلاك أعلى نسبيا إلى فئات ميلها للاستهلاك أقل نسبيا، لأن من يعطى دروسا خصوصية يدخل له ٣٠٠-٤٠٠ جنيه يوميا، والمفروض أن يكون مدخرا بدرجة كبيرة. ونفس الملاحظة تنطبق على تجار الأراضى (بما فيهم الدولة) والمقاولون وأصحاب شركات المحمول والسوبر ماركت ... وغيرها، كل هذه أمثلة لأنشطة ومشروعات ذات قدرات هائلة على جذب الأموال وتحقيق معدلات أرباح عالية، والمفروض أن مدخراتها كبيرة، فأين تذهب هذه الأموال؟

هذا التساؤل ربما يفسر لنا ولو جزئيا من أين جاءت مشكلتنا الركود والسيولة، فقد أصبح جزء كبير جدا من التدفقات المالية التى تتخلل البنيان الاقتصادى المصرى يذهب لفئات تقوم باحتجازه وإخراجه من الدورة الاقتصادية، وهذا يسمى تسرب، فالمدرس الخصوصية جزء كبير جدا من دخله يتم وضعه تحت البلاطة أو يشتري به ذهب، ويتسرب من دورة الدخل، وهذا يسمى عملية اكتناز. كذلك يلعب قطاع الإسكان، الحكومى والخاص على السواء، دورا كبيرا فى امتصاص جزء كبير من دخول ومدخرات المصريين وتحقيق أرباح مرتفعة جدا دون أن نلمس لهذا القطاع دورا مؤثرا فى تدوير الأموال واستثمارها خارج نطاق المضاربات والمشروعات العقارية حتى ومع اتجاهات الركود التى تضرب السوق العقارية.

أحمد عبد السلام

بالنسبة للبنوك، فهي تنشر ميزانياتها فى الصحف، وكل بنك يظهر صافى الربح ٧٠ مليون، ٩٠ مليون، ١٠٠ مليون، وفى ضوء رقم الربح نقول إن هذا هو البنك رقم واحد أو اثنين ... فى مصر. لقد ناديت منذ فترة طويلة بأن يكون تقييم البنوك لا بصافى الربح وإنما بمدى ما يسهم به البنك فى تنمية البلد، وهذا يقتضى أن يوجه جزء هام من محفظة الأوراق المالية الخاصة بالبنك إلى القطاعات الإنتاجية وهى الزراعة والصناعة، أما التجارة فيكون لها الجزء الذى يتناسب مع خدمة الأنشطة الإنتاجية الحقيقية.

الشيء الثانى بالنسبة للبنوك لا بد أن يكون لديها نوع من المرونة، وقد قلت ذلك من ٢٥ سنة، قلت إن أى بنك يحقق أرباحا معينة يحجز منها ٥٪ وتوضع فى وعاء يبنى منه برج سكنى من حجرة أو حجرتين ، ويتفقون مع البنوك العقارية أن الشاب الذى يشتري هذه الوحدة يدفع مبلغا معقولاً فى حدود الإيجار ٥٠-٦٠ جنيه شهرياً ويصبح ملكه بعد عدة سنوات.

طبعاً موضوع استعراض العضلات الخاصة بالبنوك بأنها كسبانية ١٠٠ مليون، ١٢٠ مليون، ٩٠ مليون، كل ذلك كلام مرفوض، لا بد من وضع نظام لتقييم أداء البنوك، يقال إن هذا البنك بالرغم من قلة أرباحه إلا أنه البنك رقم ١ لأنه ساهم فى التنمية، وساهم فى تأسيس عدد من الشركات الجديدة.

هناك رأى قيل إن المشروعات الجديدة بعد أن تدرس جيداً - وسأحدث عن دراسات الجدوى السيئة الهزيلة التى تعد فى مكاتب محترمة - ويتأكد البنك أن الدراسة قابلة للتنفيذ يساهم به ١٠٪ من رأس المال، وهذا يعطى ثقة فى المشروع. عدد كبير من حضراتكم لا يتذكر - ربما يتذكر الدكتور صليب - عندما كان بنك مصر يؤسس شركة كان الناس تباع مصوغاتها من أجل المساهمة فى مشروع لبنك مصر، كان هناك ناس فطاحل وأسماء لامعة محترمة، عبد المقصود حمزة وحافظ عفيفى وغيرهم، وكان أداء جميع هذه الشركات محترم جداً، لكن للأسف انهارت كلها بعد التأميم.

كان البنك يدخل فى المشروع بنسبة ١٠٪ ويظل يحتضنه وبعد أن يشتغل ويكسب يبيع حصته فى سوق المال أو البورصة عن طريق الوسائل المعروفة، ويأخذ قيمة أسهمه ويؤسس بها مشروعاً آخر جديداً وهكذا. طبعاً حضرتك أشرت أنه لا يوجد مؤشرات، لكن عندما يدخل البنك يعطى شيئاً من

الثقة لأن جميع المؤسسين حالياً أسماؤهم غير معروفة، ناس ظهرت وقالت أعمل مشروع، المفروض أن البنك يدخل بنسبة ١٠٪ على الأقل، ويبيع حصته بعد أن يتم تداول الأسهم فى البورصة.

لقد أعددت ورقة عن البورصة من ثلاث صفحات قلت فيها إنه لم يدخل شخص إلى البورصة من الصغار (من ٢٠ ألف وحتى ١٠٠ ألف جنيه) إلا وتم ذبحه. وقد قرأت من عامين فى روز اليوسف أن رجلا مغربيا ضارب فى البورصة وكسب ٤٠٠ مليون جنيه وحولهم، إذن الشخص الصغير ٢٠ ألف ، ٣٠ ألف ، ٥٠ ألف لا حول له ولا قوة. ثم قالوا بصناديق الاستثمار، وفكرتها تقوم على أن يكون لبنك أو جهة ما سلة من الأسهم أو الأصول المالية يدعم بعضها البعض، لكن ليس هناك صناديق ناجحة فى مصر لسبب بسيط جداً: القائمين على إدارة هذه الصناديق يأخذون مبالغ خرافية تصل إلى مليون جنيه فى السنة بغض النظر هل كسب الصندوق أم لا؟ فلماذا يتعب نفسه، كسب، خسر هو غير مسئول، المسئول هو المساهم نفسه، لكن إذا تم تحديد مرتب صغير مع نسبة من أرباح الصندوق آخر العام فانه سيعمل بوعى ويجد ويقلب الأوراق ويشترى الورقة التى ستعطى له عائدا فى نهاية العام قبل أن تعطى المساهم.

بالنسبة للسيولة، بما أننا سنتكلم عنها، إن البنوك فتحت فى الإسكان الفاخر، الساحل الشمالى كله فيلات بليون، ٣ مليون فى مارينا، شئ غير موجود حتى فى نيس أو كان. سحبت الأموال، حدث ركود، شركات الإسكان لا تستطيع السداد، ومشتري الفيلا أيضا لا يستطيع الدفع، فحدث تعثر من هنا وهناك أدى إلى مشاكل كبيرة جدا بالنسبة للسيولة بالنسبة للبنوك والشركات الخاصة بالإسكان.

صليب بطرس

أود مناقشة هذه النقطة، قضية الاستثمار العقارى. المستثمر أو المنظم من حقه تسمير أمواله فى أى مشروع يراه، وهو فى هذا يتعرض لمخاطرة، محسوبة من ناحيته أو غير محسوبة، هذا شئ خاص به، عندما يقدم على ذلك ثم يجد أنه أخطأ، إما فى تحديد حجم الطلب أو فى السعر أو فى أى عنصر من العناصر، فنحن ما دمنا فى اقتصاد حر أو شبه حر، ماذا يجب أن يكون الوضع فى مثل هذه المواقف؟ مصنع اندفع نحو إنتاج الحديد أو السكر .. أو .. أو .. وقدر تقديرات غير سليمة وخذله، الاقتصاد الحر أو شبه الحر يوحى أنه لا بد أن ينخفض السعر ويتحمل المستثمر نتيجة خطئه

ويخرج من السوق ويأتى غيره، وهذا ما حدث فى شرق آسيا حيث كان لديهم حيوية وحرية حركة لدرجة أنها أخرجت من السوق من لم يستطع تقدير أعماله وحلت محله فئات جديدة بدأت تنهض بالاقتصاد.

لكن هل نحن حقيقة فى اقتصاد حر أو شبه حر؟ أعتقد أننا مازلنا فى اقتصاد موجه بدرجة كبيرة، هل المخصصة تعنى أن أبيع ٢٠ فى المائة من أسهم المصنع للقطاع الخاص؟ صانع القرار ما زال هو القطاع العام. أخلص من ذلك إلى أننا أعلننا شيئاً ونفذنا شيئاً آخر. وماذا أقدمت عليه تاتشر ونجحت فى مشروع المخصصة؟ إنها تخلصت نهائياً من القطاع العام وطرحته كاملاً فى السوق، وكما قيل ثقة الناس فى النظام الاقتصادى وسلامته دفعتهم إلى الإقبال على الشراء لأنهم سوف يحصلون على مردود مجزى.

أين السياسة النقدية فى مصر؟ المعروف أن السياسة النقدية تستند إلى أدوات مثل الاحتياطي الذى يكونه البنك المركزى، ويحدده القانون بنسبة ١٥ فى المائة. هذه النسبة محددة منذ السبعينات، المشرع وضعها وقدرها لظروف سادت فى هذا الوقت، فهل ظلت الظروف دون تغيير؟ ومهما كان الأمر، هل هذه النسبة (١٥ فى المائة) التى ظلت ثابتة من السبعينات حتى الآن تلائم الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن؟ هى تحتاج إلى إعادة نظر، ربما بتخفيضها أو برفعها. إن هذا إجراء من اختصاص مجلس إدارة البنك المركزى بأكمله. طبعاً سعر الصرف معروف أنه جزء من السياسة النقدية، وأن مصر ليس لديها مرونة كافية لتحافظ عليه وتجعله ثابتاً. فالسؤال هل نحن سنستمر على ما نحن فيه: سعر صرف ثابت أو شبه ثابت؟ وهل الإجراء الأخير كان مفيداً أم لا؟ أقصد بذلك طرح كميات من النقد الأجنبى فى الأسواق بواسطة البنك المركزى.

السياسة المالية التى تتمثل فى ميزانية الدولة بصفة الميزانية فى أى دولة أصبحت آلة ضخمة جداً تحرك الاقتصاد وبشكل عنيف عن طريق العجز تخفيضه أو زيادته أو الضرائب. وأود أن أشير هنا إلى أننى بحثت الميزانية العامة لثلاث سنوات على الأقل بحثاً دقيقاً واكتشفت أن هناك رقماً قدره ٨٥٤٠ مليون جنيه يدرج فى الإيرادات تحت عنوان "إيرادات منوعة". عندما لفت نظرى هذا الرقم رجعت ٣ سنوات إلى الوراء فوجدته يدور حول هذا الرقم، سألت بعض الشباب من تلاميذى الذين يعملون فى وزارة المالية هل يمكن الكشف عن طبيعة هذا الرقم؟ كانت الإجابة نفيًا، ولا أعرف إن كان هذا الكلام سليماً أم لا، فأنا كمحلل أمامى ظاهرة لا بد أن أصل فيها إلى رأى محدد.

الميزانية وأرقامها أداة تقوم على الثقة، وهذه المسألة ليست رقمية فقط بل مسألة ثقة، إذا كان هناك شك فى صحة الأرقام فلن تتحقق السياسة المستهدفة. الأستاذ أحمد قال إن الناس باعت مصوغاتها لشراء أسهم فى شركة مصر لحلج الأقطان والبيضا وكفر الدوار أيام زمان، وكان مبعث ذلك الثقة فى القائمين على هذه المشروعات. فنقطة الثقة لا بد أن نركز عليها لأنها محورية.

عندما تنشر الصحافة أخبارا اقتصادية، هناك نوع من عدم الدقة من جانب بعض المحررين. فما أثر ذلك على الثقة التى نتحدث عنها؟

هاتان النقطتان، السياسة النقدية والسياسة المالية، متصلتان بموضوع هذه الورقة اتصالاً مباشراً، فهل هناك سياسات واضحة ثابتة تعدل أو تغير حسب الظروف أم لا؟

عبد القادر دياب

هناك تساؤل فيما أثير عن الاستثمار فى الإسكان الفاخر، وما أثير أيضا بشأن الرقابة. حالياً يجمع الكثيرون على أن التوجهات للاستثمار فيها شئ من الابتعاد عما كان يجب أن يكون، ففى إطار القول بآليات السوق الحرة، هل معنى هذه الآليات أن يختفى دور الدول؟ على الأقل من خلال الرقابة على الائتمان أو توجيه الائتمان إذا صح هذا التعبير بحيث توضع حدود أو أسقف لتمويل الائتمان لأنشطة معينة بما ينسجم مع أولويات التنمية لدينا. وطبيعى أن المستثمر الفرد عندما يجد نشاطا رائجاً يتجه إليه بغض النظر عما إذا كان ينسجم مع متطلبات التنمية المتواصلة أم لا، هذا بينما دور الدولة هو التوجيه لأن لها رؤية أكبر، ومن خلال هذه الرؤية يمكن التأثير فى أحجام وتوجهات استثمارات الأفراد من خلال تحديد حجم الائتمان، ووضع شروط تجعلهم يجمعون عن الدخول فى مجالات الاستثمار غير المرغوب فيها طبقا لطبيعة مرحلة التنمية، أين هذا الدور؟

أحمد عبد السلام

البنوك ساهمت فى الإسكان الفاخر لدرجة أن الناس عملوا عدة مؤتمرات، وأخيراً البنك المركزى أعطى تعليمات لكل بنك أن الاستثمار العقارى فى محافظة أى بنك يجب ألا يزيد عن ٥٪. لكن إذا كان هناك شخص لديه أموال يبني بها إسكانا فاخرا فهو حر، لكن الحقيقة أن ٩٩٪ منهم يقترض من البنوك.

أود أن أضيف شيئا إلى ما قاله الدكتور صليب بخصوص نسبة ١٥٪ التى تودعها البنوك، كاحتياطى قانونى، بدون فوائد لدى البنك المركزى. أنا لا يهمنى من هذه النسبة سوى أنها تزيد من تكلفة الأموال لدى البنوك. فعندما يعطى البنك قرضا لمقترض يعطيه له بنسبة ١١٪ بدلا من ١٠٪ لتعويض نسبة الـ ١٥٪ المعطلة لدى البنك المركزى. وتكون البنوك مضطرة لهذه الزيادة التى ترفع تكلفة الأموال، ولا أعرف ما هى الفكرة من هذه النسبة التى لدى البنك المركزى؟

إذا تذكرنا موضوع التأجير التمويلى، نجد أنه ظل ١٨ سنة متأخرا، وبعد ذلك صدر مع وجود مشاكل بين مصلحة الضرائب والناس التى تريد عمل شركات تمويل تأجيرى. وهذا أسلوب فعال فى التمويل، فبدلا من أن تدفع ثمن المعدة، تدفع إيجارا لمدة ١٠-١٥ سنة ثم تمتلك المعدة، لكن ظل القانون متأخرا ١٨ سنة مثل قانون الشيك وغيره.

صليب بطرس

هناك أمر سيادتكم تعرفونه بخصوص نسبة الـ ١٥٪ والتى يمكن من خلال تعديلها ارتفاعا وانخفاضا طبقا لتغير الأحوال الاقتصادية أن تحل محل ما يسمى بسياسة السوق المفتوحة. فى إنجلترا وأمريكا، وكل بلاد الغرب تكون السوق المالية من الكبير بحيث إنها تتحمل دخول أو خروج الجهاز المصرفى مشتريا أو بائعا لقدر من الأوراق المالية يرى أنه لازم لرفع درجة السيولة أو خفضها، نحن ليس لدينا ذلك حتى الآن، فالبورصة لدينا ضيقة للغاية. وبالتالي يمكن استخدام تعديلات نسبة الاحتياطى القانونى (١٥٪) لتحل محل سياسة السوق المفتوحة. ويجب التعامل مع هذه النسبة على هذا الأساس.

أخلص من ذلك إلى الفكرة التى أطرحها والتى تتمثل فى ألا تظل هذه النسبة ثابتة فى كل العصور وفى كل الأوقات، فهى يجب أن تتغير بتغير الظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر.

حسنى العيوطى

أشكر هيئة تحرير المجلة التى أتاحت لى هذه الفرصة للاستفادة العظيمة من دائرة الحوار هذه والتى لا تقدر.

توجد جزئية فى تقديم الدكتور محمود لورقة المحاور تقول "كيف يمكن للبنوك الحفاظ على

استقرار العملة الوطنية فى مواجهة حمى الاستيراد من جهة، والمضاربات الضارة فى أسواق النقد والمال من جهة أخرى". هذه الجزئية عن سعر الصرف ستكون محور حديثى بصفى متخصصا فى سياسات النقد الأجنبى، وقد أعددت دراسة عن مشكلة تقلب سعر الصرف سوف أشير إلى بعض منها فيما بعد.

أولا أود عرض بعض الملاحظات العامة عن موضوع دائرة حوارنا، وهو قطاع المال وتحدياته:

١- من خلال قراءتنا لأزمى المكسيك وجنوب شرق آسيا نلاحظ أنه من المهم جدا ألا نعتمد كليا فى خطط التنمية على الاستثمار الأجنبى غير المباشر، لأنه لديه حساسية كبيرة جدا تجاه التقلبات فى سعر الصرف ولا بد أن نشجع الادخار المحلى ونعتمد عليه أساساً. فى المكسيك حدثت تدفقات نقدية للدخل، من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣، حوالى ٦٠ مليار دولار كاستثمارات غير مباشرة فى سوق المال، وعندما بدأ الإحساس أن هناك اضطرابات ستحدث للعملة الوطنية (البيزو) زادت التدفقات للخارج بشكل سريع وكبير أدى إلى فقدان المكسيك ١٩ مليار دولار - فى عام واحد - من احتياطى النقد الأجنبى، حيث نقص هذا الاحتياطى من ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ٦ مليار دولار عام ١٩٩٤، كما ارتفع سعر الفائدة من ٨,١١٪ عام ١٩٩٣ إلى ٣٠٪ عام ١٩٩٤، وهذا ما يؤكد أن الاستثمار غير المباشر الذى يأتى من الخارج حساس جدا لسعر الصرف.

ومن الملاحظ أيضا أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للمكسيك جاءت - كما حدث لدينا - فى أعقاب تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الذى بدأ لديهم عام ١٩٨٧ وبدأ لدينا عام ١٩٩١، وقد مررنا بنفس التجربة. حيث كانت التدفقات الداخلة لدينا، من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧، أكثر بكثير من التدفقات الخارجة، ولذلك حدث وفر فى النقد الأجنبى واحتياطياته. ومع نهاية عام ١٩٩٧ وبداية عام ١٩٩٨، حيث بدأ الإحساس بحدوث اضطرابات فى سعر الصرف نشطت التدفقات النقدية للخارج، وعلى سبيل المثال نشير إلى أنه خرجت استثمارات أجنبية من أذون الخزانة قدرت بنحو ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٨. وأدى هذا إلى حدوث مشاكل فى البورصة وفى سوق الصرف.

٢- ومن الملاحظ كذلك على التدفقات النقدية الأجنبية التى صاحبت عمليات الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٨٩ بالمكسيك أنها قد أدت إلى إخفاء حقيقة العجز فى حساب العمليات الجارية والتدهور فى المدخرات الخاصة، وتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، وكان لها أثر على

الاستهلاك يفوق أثرها على الاستثمار بكثير، وبالتالي على معدل الادخار القومى. كما نود الإشارة إلى أن التدفقات المالية الأجنبية تكون متقلبة حيث إنها فى الغالب تتحرك بسبب انخفاض نسبي لأسعار الفائدة فى الدول الصناعية وليس بسبب الرغبة فى دعم عمليات الإصلاح الاقتصادى فى الدول المتلقية، وبالتالي فهى تتوقف فى أى وقت بما يحمل الدول المتلقية أعباء كبيرة، ونشير فى هذا الصدد إلى تحول صافى الاستثمارات الأجنبية فى محافظة الأوراق المالية فى مصر من تدفقات موجبة عام ١٩٩٦/٩٧ (حوالى ١٤٦٣ مليون دولار) إلى تدفقات سالبة عام ١٩٩٧/٩٨ (حوالى ٢٤٨ مليون دولار). وهذا يدعونا إلى القول بضرورة وضع الضوابط لتحركات التدفقات النقدية من وإلى الخارج لتلافى تحول الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى أموال ساخنة تكسب وتجري. ووضع مثل هذه الضوابط ليس عيباً فأمريكا تضع ضوابط لبورصة نيويورك وتفرض ضريبة رأسمالية حوالى ٣٣٪ على صناديق الاستثمار العاملة بها فى حالة إذا ما ثبت أنها حققت ٣٠٪ من أرباحها من خلال شراء وبيع أوراق مالية ما لم تتجاوز مدة الاحتفاظ بها ثلاثة شهور.

٣- لا بد أيضاً أن يحدث تعاون وتنسيق كامل بين البنك المركزى كجهة رقابية على سوق النقد، والهيئة العامة لسوق المال كجهة رقابية على سوق المال. فعملهما متصلان ويؤثر كل منهما فى الآخر. فالبنك المركزى لديه الفرصة للتأثير فى سعر الفائدة وهى من أهم الأدوات التى تتأثر بها البورصة. وكما نعلم فإن الأزمات النقدية تتبعها أزمات مالية والائتتان تجران إلى انهيار اقتصادى كما حدث فى المكسيك وجنوب شرق آسيا. وفى مجال الحديث عن البورصة فإنه لا بد من تطوير أدائها وتنظيم سوقى الإصدار والتداول، والرقابة عليهما، وعقد اتفاقيات للتعاون مع الأسواق المالية الأجنبية، واتفاقيات ربط مع البورصات العربية، كما حدث مع بورصة الكويت، ليكون هناك تكامل بين البورصات العربية قبل التكامل العالمى.

٤- نقطة هامة أود أن نتنبه إليها ونركز عليها، وهى دور الإعلام بأجهزته كلها، فهى تلعب دوراً خطيراً جداً يمكن أن يؤدي، للأسف، لتزايد الذعر بين المتعاملين فى البورصة وتدهور الأسعار واشتعال المضاربة على أسعار العملات الأجنبية.

٥- وبالنسبة للقطاع الخاص فالجميع يشهد بأن له دوراً مهماً لكن لا يجب إطلاق حريته بلا مراقبة أو متابعة فيما يتعلق بالاقتراض من الخارج، فلا يمكن أن يكون التوجه العام هو الحد من الاقتراض من الخارج ثم ترك القطاع الخاص يقترض من الخارج كيفما يشاء، لأن ذلك يمكن أن يوقع

الاقتصاد الوطنى كله فى مشكلات المديونية حيث لا تقل خطورة مديونية القطاع الخاص عن خطورة مديونية الدولة. وهنا أعيد التأكيد على الملاحظة الهامة التى أبداها أستاذنا الدكتور صليب بطرس بشأن ضرورة أن نتجنب تمويل الاستثمار العقارى من خلال التمويل بقروض بالنقد الأجنبى، فما رأيناه فى الكساد الذى أصاب العقارات فى تايلاند وسنغافورة وإندونيسيا كان مقدمة للأزمة المالية التى حدثت فى دول جنوب شرق آسيا.

ثانياً، يوجد موضوع هام أثير هنا أود التعرض له باعتباره يتصل بمجال عملى، وهو عن القرارات النقدية التى أعلنها السيد محافظ البنك المركزى مؤخراً وظهر حولها كثير من الحيرة والقلق، عن هذا الموضوع أود عرض الآتى:

القوانين والقرارات السائدة فى مجال النقد والائتمان توضح الجهات المخولة بإصدار التعليمات المتعلقة بها، كما تحدد الإطار التنظيمى لإصدار تلك التعليمات. فلدينا قوانين الائتمان والبنك المركزى - القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣ وقانون النقد رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ - وهى تحدد وتنظم اختصاصات كل جهة فى مجال السياسة النقدية. وطبقاً لهذه القوانين فإن وزير الاقتصاد هو المخول بإصدار القواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق الصرف الأجنبى، ومجلس إدارة البنك المركزى هو المخول بالإشراف على تنفيذ السياسة النقدية للدولة. والخروج على ما تقتضى به تلك القوانين يجعل التعليمات والقرارات فى صورة غامضة يحتار معها المتعاملون فى الأسواق ويتشككون فيها.

ومن المعلوم أن مبدأ استقلال البنوك المركزية هو السائد فى معظم دول العالم منذ سنوات طويلة، والبنك المركزى فى أى دولة يريد أن يتمتع فعلاً بهذا الاستقلال لهدف أساسى هو أن يضطلع بمسئولياته كاملة فى إدارة السياسة النقدية على النحو الذى يخدم السياسة الاقتصادية للبلد فى كل أبعادها ويحافظ على الاستقرار الاقتصادى واطراد معدل النمو. والمشكلة التى لدينا هى بين طرفين: البنك المركزى والحكومة. والبنك المركزى حين يتكلم عن الاستقلالية يبالغ ويغالى فيها كما لو كان يبغي انفصالاً تاماً عن الحكومة، وحين تتحدث الحكومة عن مبدأ الاستقلالية فهى تزكيه بالكلام فقط بينما تتصرف من الناحية الفعلية وكأنها تريد تبعية البنك المركزى لها. إذن الطرفان كل منهما يغالى فى رأيه.

دور البنك المركزى هو الإشراف على تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية وليس تحديدها. ولذلك نجد فى نصوص القوانين المعنية ألفاظا وضعها المشرع لأغراض معينة. فمثلا فى لفظى تحديد وتنظيم السياسة نجد التحديد للحكومة والتنظيم للبنك المركزى. كما نلاحظ أن القانون عندما يعهد لوزير الاقتصاد أمرا ذا علاقة بالبنك المركزى فينص على أن يكون ذلك "بعد أخذ رأى البنك المركزى"، وعندما يعهد للبنك المركزى أمرا له علاقة بوزير الاقتصاد فإنه ينص على أن يكون ذلك "بعد أخذ موافقة وزير الاقتصاد".

وهنا أود التنويه إلى أنه فى ضوء المتغيرات الجديدة فإنه ربما يكون من الأفضل إعادة النظر فيما تنص عليه القوانين السائدة وتعديلها بدلا من الخروج على الإطار التنظيمى الذى تقضى به تلك القوانين. كما كان يمكن للبنك المركزى أن يوجه ما يشاء من التعليمات بطريقة شفوية. كما أنه طبقا للأعراف المصرفية فإن أى بنك يمكنه أن يتصرف بحرية محدودة فى ضوء ظروفه وإمكانياته وبما لا يوحى بمخالفات ظاهرة. أما البحث عن حلول للمشكلات القائمة بتعليمات سريعة ومعلنة بطريقة تثير الشبهات حول صحتها، ثم يضطر رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد للتدخل وإعلان تصحيح لتلك التعليمات. هذا كله يؤدى إلى تضارب يثير القلق ويؤثر على مناخ الاستثمار عموما وعلى سوق الصرف خاصة.

ثالثا، بالنسبة لمشكلة سعر الصرف، فأود التعرض لها فى ثلاث نقاط على النحو التالى:

طبيعة المشكلة: فى الفترة الأخيرة حدث انخفاض مطرد فى سعر صرف الجنيه. لكن ذلك لا يجب أن يصيبنا بالذعر طالما كان الانخفاض ليس حادا، كما أنه من المعروف لدى المراقبين والمتابعين لسعر الصرف من عدة سنوات أنه ليس سعرا حقيقيا أو توازنيا، ولذا فإنه لا بد أن يتحرك ليصل إلى السعر التوازنى، خاصة أننا اخترنا الأخذ بحرية عمل آليات السوق. كما أنه لا يجب أن ننسى أن صادراتنا أقل من ربح وارداتنا وأن عجز الميزان التجارى واضح جدا. ويظل عجز ميزان المدفوعات فى النهاية مشكلة تؤثر على سعر الصرف. ومشكلة انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى عموما هى انعكاس لمشكلات حقيقية تعرقل حركة الإنتاج والمعاملات الاقتصادية والمناخ الاستثمارى، وهى مشاكل ومعوقات بنيانية وهيكلية. ولعل مما زاد من خطورة المشكلة مؤخرا بروز عدة ظواهر وأزمات على ساحة الأحداث الاقتصادية فى مصر فى الفترة الأخيرة، وهى انخفاض معدل السيولة لدى البنوك وانحسار نشاط الأجانب المتعاملين فى البورصة والتدفقات النقدية السالبة لهم، وانخفاض الاحتياطى

النقدى لدى البنك المركزى، وعودة ظاهرة تعدد أسعار الصرف (سعر البنوك، سعر شركات الصرافة، سعر السوق الخفى، سعر البنك المركزى).

وبالنسبة للعوامل التى أثرت فى تغير سعر صرف الدولار: توجد عوامل مزمنة ذات تأثير طويل المدى وتعلق ببنية الاقتصاد المصرى وهيكلا التجارة الخارجية وموقف ميزان المدفوعات. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى طارئة وسريعة المفعول يمكن إرجاعها إلى التحرك الطارئ لكل من عرض الدولار والطلب عليه. ففى جانب عرض الدولار نجد أن موارد النقد الأجنبى تأتى من مصادر تتمثل فى حصيلة الصادرات السلعية والخدمات والسياحة وتحويلات العاملين المصريين فى الخارج والتحويلات الرسمية والتدفقات الأجنبية، وكل تلك المصادر تتسم بالتقلب والاهتزاز. بالإضافة إلى أنه فى أواخر عام ١٩٩٧ حدثت ثلاث وقائع أثرت بشدة على عرض النقد الأجنبى، وهذه الوقائع هى الأزمة الآسيوية فى أغسطس، وحادثة الأقصر فى نوفمبر، وأزمة البترول فى ديسمبر. أما الطلب على الدولار فقد زاد زيادة كبيرة بسبب تزايد حجم النشاط الاقتصادى فى السنوات الأخيرة مع زيادة اعتماده على الخارج خاصة فى السلع الأساسية. بالإضافة إلى الخروج السريع للأجانب من البورصة وبيع أوراقهم المالية وتحويل قيمتها وأرباحها نقداً أجنبياً إلى الخارج.

وتلعب الشائعات دوراً خطيراً فى تغير سعر الصرف، إذ تساعد على صنع أزمات وهمية تمكن المضاربين والمتلاعبين من تحقيق أهدافهم. فانتشار شائعات حول ارتفاعات متوقعة وكبيرة فى سعر الدولار يوجد جواً نفسياً عاماً يحجم معه من لديهم دولارات عن عرضها للبيع انتظاراً لمزيد من ارتفاع سعره، ويقبل معه الراغبون فى اقتناء الدولار على المسارعة فى شرائه تجنباً لمزيد من ارتفاع سعره، فتكون النتيجة ضغوطاً من جانبى العرض والطلب ترفع سعر الدولار على نحو متواصل.

وهناك سلوكيات غريبة فى تعامل الناس فى مصر بالنقد الأجنبى، فهم يستخدمون الدولار كأحد أوعية الادخار ومستودع للقيمة لاعتقادهم أنه وعاء ادخارى مضمون وذا سعر متزايد يفوق معدل التضخم. كذلك اعتاد المواطنون على شراء الدولار بصفة دائمة كلما كانوا على سفر إلى الخارج، إلى أى بلد سوا كان الولايات المتحدة أم غيرها، مع أن المفروض أن المسافر مثلاً إلى فرنسا يأخذ معه فرنكات، والمسافر إلى السعودية يأخذ معه ريات ... وهكذا، فذلك يوفر عليهم التكاليف الإضافية التى يتحملونها لتحويل الدولار إلى عملات الدول التى يسافرون إليها. ونفس هذه الملاحظة تنطبق على المستوردين الذين يقومون بفتح اعتماداتهم بالدولار وليس بعملات الدول

التي يستوردون منها. كل هذه السلوكيات تحدث ارتفاعا غير مبرر فى الطلب على الدولار.

كذلك فإن شركات الصرافة، وإن كان من غير المؤكد أنها خلقت الأزمة إلا أنه من المؤكد أنها تساعد على تصاعدها واستمرارها لأنها مستفيدة من وجود الأزمة. ورغم محدودية معاملات شركات الصرافة (حوالى ٨٪) إلا أنها تعد لاعبا رئيسيا فى السوق لما تتميز به من مرونة فى تعاملاتها بالمقارنة بالبنوك. ويمتابة تلك الشركات نجد أن الربح المعلن لها لا يتناسب إطلاقا مع رأسمالها وتكاليف إنشائها. فنجد مثلا أن رأسمال شركة صرافة ٢ مليون جنيه، وأنفقت مليوناً آخر على التجهيزات والمعدات ومصروفات التأسيس، ثم نجد من واقع دفاتر الشركة وسجلاتها الرسمية أن صافى الربح المحقق لها سنويا حوالى ٧٥ ألف جنيه، أى بمعدل ٥,٢٪ فى السنة، فهل هذا معقول؟ هل عائد ٣ مليون جنيه يكون هذا القدر اليسير جدا؟ طبعاً هذا غير وارد فى طموحات أى مستثمر. لا بد أن يكون هناك عائد آخر ممكن أن تظهر بعض ملامحه من المتابعة المستمرة والتفتيش الجدى على تلك الشركات، وفعلاً كشفت عمليات التفتيش عن مخالفات عديدة لهذه الشركات مع أن عمليات التفتيش والمتابعة غير كافية.

وفى ظل قانون النقد الحالى ولائحته التنفيذية، فإن لشركات الصرافة أن تحدد سعر الصرف الذى تتعامل به، وأن ما يزيد على حد التشغيل اليومى المقرر للشركة من النقد الأجنبى يتم بيعه للبنوك أو شركات أخرى فى إطار السوق الحرة للنقد الأجنبى. ولكن عند التطبيق الفعلى لا يمكن لشركة صرافة أن تبيع نقداً أجنبياً للبنوك لأنه يوجد فرق غير قليل بين سعر شراء الشركة للنقد الأجنبى وسعر شراء البنك حيث يكون هذا السعر الأخير أقل، ومن ثم عندما تبيع شركة نقداً أجنبياً لبنك فإنها تتحمل خسارة بمقدار هذا الفرق. هذا الخلل وعدم الاتساق فى التعليمات الحالية المشار إليها يدفع شركات الصرافة لبيع ما لديها فوق حد التشغيل لأسماء وهمية أو لشركات أخرى، لإعادة بيعه فى الخفاء لمن يدفع أسعاراً أعلى من بين المستوردين وتجار المخدرات أو غيرهم.

وبعد أن تطرقنا إلى العوامل التى أثرت على سعر الصرف، فهناك عدد من التوصيات أرجو أن تسمحوا لى بذكرها لعلاج هذه المشكلة:

- السماح للبنوك بتحريك أسعار الصرف فى مدى أوسع من القائم حالياً، وأن تتخطى الهامش الذى يحدده البنك المركزى وهذا التحرك يكون فى ضوء ظروف السوق الخاصة بكل بنك.

وهذه المرونة للبنوك فى تحريك أسعار الصرف ستمكنهم من جذب صفقات كبيرة من النقد الأجنبى وبالتالى المساهمة الفورية فى تلبية طلبات العملاء.

- عمل دراسات جادة عن دور شركات الصرافة وتقييم مستمر لهذا الدور وتقويمه لتصحيح مسار هذه الشركات. ووضع المعايير السليمة لمتابعة ومراقبة نشاطها، كما نقترح مراجعة قانون النقد الأجنبى بما يكفل تشجيع شركات الصرافة على بيع النقد الأجنبى للبنوك بهامش ربح معقول.

- قيام البنك المركزى بطرح قدر مناسب من العملة الأجنبية للبنوك وبأسعار تقترب من الأسعار المتداولة فى سوق الصرف لسد العجز فى موارد سوق النقد الأجنبى وتحقيق التوازن فى مراكز العملات لدى البنوك للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، مع أهمية أن يكون ذلك فى سرية تامة حتى لا يستحوذ التجار على ما يطرحه البنك المركزى من النقد الأجنبى.

- عدم تقديم البنوك قروضا بالنقد الأجنبى إلا لمن تتوفر له إمكانيات السداد بالنقد الأجنبى أيضا. وهنا لا بد من التأكد من هذه الإمكانيات، مع القضاء على تفاوت سعر الصرف بين البنوك وشركات الصرافة، فقد لوحظ فى الفترة الأخيرة أن البنوك تواجه طلبا متزايدا على شراء الدولار بالجنيه المصرى من جانب كثير من المشروعات السياحية لسداد أقساط الديون المتركمة عليها، والتى منحت لها بالدولار فى أوقات سابقة باعتبارها مشروعات تدر عائدا بنفس العملة. لكن وجود فرق ملموس (ربما يصل إلى ٢٥ قرشا) بين سعر الشراء لدى شركات الصرافة وسعر البيع لدى البنوك أغرى شركات السياحة ببيع ما تحصل عليه من إيرادات بالدولار إلى شركات الصرافة، وتدبير احتياجاتها من الدولار لتسديد مديونياتها للبنوك بالشراء من نفس هذه البنوك، مما يزيد المشكلة استغلالا وفسادا أن البعض يطلبون من البنوك إنشاء ودائع لهم بالنقد الأجنبى ثم يطلبون بضمائها قروضا بالجنيه المصرى ويشترون بها الدولارات من البنوك لتسديد المديونيات المتأخرة عليهم بالنقد الأجنبى.

- بالنسبة للاستيراد لابد من ترشيده، ولا أدرى لماذا نخاف من الضوابط والترتيبات الرقابية، فجميع الاتفاقيات تعطينا هذا الحق من أول اتفاقية صندوق النقد الدولى إلى اتفاقية الجات ومنظمة التجارة الدولية. نحن متحررون أكثر من صناعات التحرر، لابد من ترشيد الاستيراد خاصة فى بعض السلع غير الأساسية، كما يجب تحفيز الوازع الوطنى لدى المستوردين للحد من استيراد الكماليات

وتوجيه الإمكانات المصرفية لتمويل الصادرات.

- لابد من إعادة النظر فى القواعد النقدية الخاصة بالتحويلات الرأسمالية وخروج النقد الأجنبى حتى لا تشكل استنزافا لموارد السوق الحرة، حيث يسمح للمغادرين - مصريين وأجانب - باصطحاب نقد أجنبى بلا حدود. فيقتراح إيجاد نوع من المراقبة على الأقل لهذه العملية، فمثلا الولايات المتحدة تسمح للمغادر باصطحاب ما يشاء من النقد الأجنبى لكنه يسأل عن الكمية التى يحملها، ومن يحمل ما تزيد قيمته عن عشرة آلاف دولار عليه أن يحرر استثمارة معينة تبلغ محتوياتها بالكمبيوتر فى نفس اللحظة إلى الجهات الأمنية والقضائية والمصرفية للاستدلال عن هوية المغادر وموقفه لدى تلك الجهات. ويمكن تطبيق مثل هذا الإجراء فى مصر حيث يتوقع أن يكون له أثر فى الحد من مبالغات اصطحاب النقد الأجنبى عند السفر للخارج.

- ضرورة قيام البنوك بتلبية احتياجات المواطن العادى الذى يحتاج لمبالغ بسيطة، ألفين أو ثلاثة آلاف دولار، للعلاج أو السياحة أو التعليم ... الخ لأن تلبية طلب هؤلاء من خارج الجهاز المصرفى من العوامل الهامة للتلاعب فى أسعار العملات الأجنبية على نحو يزيد الفرق بينها لدى شركات الصرافة ولدى البنوك.

- هناك نقطة هامة وغائبة فى مصر، وهى التعامل الآجل، حيث لا يوجد إقبال على هذا النوع من التعامل. فعندما أنشئ تأمين مخاطر الصادرات لم يتقدم أى مصدر للاستفادة من مثل هذا التعامل. والمصدر يشكو حاليا من انخفاض قيمة صادراته إلى دول الاتحاد الأوربى بمقدار انخفاض اليورو أمام الدولار بأكثر من ٢٥ فى المائة، رغم أن المصدر أمامه سبل لتأمين مخاطر أسعار الصرف من خلال التعامل الآجل، فقانون النقد ٣٨ لسنة ١٩٩٤ يقضى بأن للبنك المركزى والبنوك المعتمدة إبرام عقود آجله لشراء وبيع العملات الأجنبية لتثبيت أسعار صرفها قبل الجنيه المصرى عند تاريخ التعاقد، فإذا ما كان هناك وعى لدى المصدرين بهذه القاعدة يمكن لهم حماية حصيلة صادراتهم لأى جهة من مخاطر انخفاض قيمة عملاتها مقابل الجنيه المصرى.

- يقترح عدم تقديم البنوك قروضا بالجنيه المصرى للعملاء بضمان ودائعهم بالنقد الأجنبى خاصة هؤلاء العملاء الذين هم فى الأصل فى حاجة إلى تلك الودائع لسداد مديونياتهم بالنقد الأجنبى.

عبد الفتاح ناصف

تعليق قصير جداً بالنسبة لالتزام الدولة بالاقتصاد الحر وتركها للعرض والطلب، فإن ذلك ليس شيئاً مطلقاً. حتى الدول التي تقود العالم الحر تضع قيوداً، وأقرب مثال على ذلك الخلاف الذي حدث أخيراً بين أمريكا واليابان بسبب اختلال ميزان المدفوعات بينهما والذي كاد أن يتحول إلى حرب اقتصادية لولا رضوخ اليابان للمطالب الأمريكية.

نفس الشيء يحدث في الاتحاد الأوربي، وهم أيضاً رواد الاقتصاد الحر، عندما يتم إقامة أى شراكة بين الاتحاد الأوربي ودول أخرى، كل شئ يتم تحريره فى كل الأنشطة عدا الزراعة التي يتم وضع قيود غير عادية عليها.

إذن الفكرة أن أضع قيوداً فى الجوانب التي لها تأثير سلبي على المجتمع والاقتصاد القومي، ولا بد من متابعة كل شئ بالنسبة للاقتصاد المصرى وأن يوضع من الضوابط ما يحفظ مصالح الدولة واستقرار وبقاء الاقتصاد والمجتمع. ومن بين الأشياء التي حدثت، النقطة الأخيرة التي ذكرها الأستاذ حسنى وهى دور مكاتب الصرافة التي أعطينا لها الفرصة فى نظام محدد لكنهم أخلوا بهذا النظام، وأنا أذكر أن الحكومة السابقة ظلت ملتزمة بكل التيسيرات التي منحتها لشركات الصرافة، ولكن بعضاً من هذه الشركات أو المكاتب شاع عنها أنها تعمل على رفع سعر الدولار بالتحديد، وما إن تأكدت الحكومة بأدلة دامغة حتى أصدرت قرارات بإغلاق ١٥ مكتب صرافة فى الفترة التي زاد فيها سعر الدولار قبل تغيير الحكومة.

هذا ليس خطأ، فدور الحكومة حساس جداً فى الاقتصاد الحر، ولا يمكن ترك الأمور على أعنتها لأن العرض والطلب له مشاكل كثيرة والتدخل الأجنبي له أساليبه طالما فتحت على العالم الخارجى. قوة العالم الأجنبي أكبر منى، لا يمكن أن العب فى البورصة مع أساتذة البورصة، هنا الحرص وارد، أن أتحوط حتى أدمع كل آلياتى وأجهزتى الاقتصادية لكى أطمئن وفى نفس الوقت عينى عليهم، لكن الحرية المطلقة غير موجودة فى أى دولة فى العالم.

محمد الشرقاوى

بسم الله الرحمن الرحيم.. الحقيقة النقاش ممتع جداً وسأتكلم فى نقطة أثارها الدكتور محمود فيما يتعلق بتجميع المدخرات والصناعات الصغيرة والتصدير، ونقطة أثارها الدكتور صليب فيما

يتعلق بالكساد والسيولة.

أعتقد أن أساس المشكلة الحقيقية أن البنوك لعبت دوراً هاماً فى إحداث اختلال فى الهيكل الإنتاجى. كيف؟ حسب معرفتى أن عملية منح الائتمان تتوقف على حجم الودائع التى لدى البنوك، ونسبة السيولة التى تقررها هذه البنوك بالنسبة إلى الاحتياطى الذى تضعه فى البنك المركزى والتغير فى هذه النسبة.

إذا ركزنا على هاتين النقطتين، نجد أن الائتمان الذى خرج من البنوك تم توجيهه إلى قطاعات اقتصادية لا تستطيع الوفاء بالسداد، والأستاذ أحمد أشار إلى نشاط سوق العقار والاستثمار فى منازل فاخرة وعدم المقدرة على السداد. فى القطاع الصناعى أيضاً، لعبت البنوك دوراً أثر على ميزان المدفوعات من خلال تشجيع صناعات كبيرة الحجم تعمل للسوق المحلى وتعتمد على الاستيراد وليست لديها القدرة على التصدير.

الشئ الثانى أن هذه الأنشطة غير مدروسة، ونحن فى اقتصاد حر ليس معناه غياب الدولة، فإذا قلنا إن هناك مستثمراً يرغب فى الاستثمار فى قطاع النسيج، المفروض أنا كدولة من خلال متابعتى للاستثمارات فى قطاع النسيج وسوق النسيج، أن أوجهه أن لا يستثمر فى هذا القطاع إذا أصبح متشعباً لأن المستثمر الجديد لن يستطيع تصريف إنتاجه. لكن ما حدث أن الدولة فتحت عملية الاستثمار، أى فرد يريد الدخول فى أى قطاع، سواء كان هذا القطاع منتجاً أو غير منتج، يستطيع تصريف أو تسويق إنتاجه أو لا يستطيع، يستطيع التصدير أم لا يستطيع، وربما يكون ذلك واقعا تحت بند حل مشكلة البطالة إلا أن من أهم آثاره السيئة عدم تنوع الهيكل الصناعى إذ نشأت صناعات هى تكرر لنفس صناعات الستينات.

على سبيل المثال، شركة النصر لصناعة السيارات قامت لحل مشكلة البطالة واعتمدت على عملية التجميع من خلال الاستيراد من الخارج وعدم القدرة على التصدير. نفس الشئ يتم تكراره ولكن فى شكل قطاع خاص، ١٥ شركة تنتج ١٥ ألف سيارة تنتجها شركة بالخارج فى يوم أو يومين، وهذه الشركات كلها تعتمد على استيراد المكونات لعملية التجميع وتشغيل مجموعة عمال، وعندما تصل إلى الطاقة القصوى لا يصبح لها دور فى تشغيل مزيد من العمالة لا فى هذه الشركات نفسها ولا فى باقى أجزاء الاقتصاد القومى، هذا بينما يمثل نشاطها عبئاً مستمراً على ميزان المدفوعات من

خلال زيادة الاستيراد. هذا فضلا عن حصولها على قروض سواء بعملة أجنبية أو محلية، وبعد ذلك تمثل منتجات هذه الشركات ضغطا على ميزان المدفوعات من خلال استيراد قطع الغيار والأجزاء، بينما هى لم تفلح حتى الآن فى التصدير. ثم صناعات أخرى داخل البلد، لا تستطيع الدفع، وزاد لديها المخزون، فعجزت عن السداد فتأثرت قدرة البنوك على عملية إعادة منح الائتمان.

الموضوع الآخر الذى ذكره الدكتور محمود وهو الصناعات الصغيرة، هذا القطاع مهمل من وجهة نظرى إهمالا شديدا. القطاعات الاقتصادية التى يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً فى حل مشكلة البطالة والتصدير أهملناها، على سبيل المثال صناعة الأحذية، صناعة الأثاث، صناعة لعب الأطفال، صناعة الملابس الجاهزة. الخ. وأصبح الهيكل الإنتاجى كالاتى: صناعات صغيرة ومتوسطة يمكن أن تحل مشكلة البطالة وتصدر أهملت، صناعات كبيرة انشئت لا تقوى على التصدير وتعتمد اعتمادا كبيرا على عملية الاستيراد، ثم تواجه مشكلة فى عملية التسويق وبالتالي لا تستطيع السداد، فالمشكلة بدأت بعملية الكساد ثم مشكلة السيولة التى بدأت تظهر نتيجة لعملية الكساد نفسه لأن المستثمر غير قادر على السداد.

أعتقد أن كافة الحلول التى تقال من الناحية الإدارية والتنظيمية والقانونية، أن نحد من الواردات أو نفرض رقابة على الصرف ... الخ، هذه حلول مسكنه لن تحل المشكلة الحقيقية إلا إذا كان الهيكل الإنتاجى للصناعة بصفة خاصة قادرا على التصدير. عندما نجد قطاع الصناعة يشكل الجزء الأكبر من إجمالى الواردات وأن صادراته لا تستطيع تغطية وارداته فهذا صعب، ولا يستطيع أى اقتصاد الاستمرار بهذا الوضع الذى ما لم يتغير فى خلال خمس سنوات على الأكثر فاعتقد أن الاحتياطى الذى لدينا يمكن أن يتآكل، ولا بد من تعديل جذرى فى هيكل الإنتاج بما يمكن من زيادة جوهرية فى التصدير، بل يجب إعادة النظر فى الحوافز الممنوحة للأنشطة الاقتصادية والصناعية بحيث إن الأشخاص الذين لا يستطيعون تصدير جزء من إنتاجهم لا يمنحون حوافز.

أعتقد ونحن نتكلم عن السوق الحر لا بد أن تتدخل الدولة، فمثلا شركة مايكروسوفت فى أمريكا عندما وجدت الدولة أنها تشكل نوعا من الاحتكار تدخلت أجهزتها المعنية، ليس معنى الاقتصاد الحر أن يكون الحبل على الغارب، بل يجب أن تلعب الدولة دوراً فعالاً وموجهاً لعملية الاستثمار وحتى النشاط الاقتصادى بصفة عامة.

مجدى خليفة

أشكر هيئة التحرير على الدعوة الكريمة، لدى إحساس بأن الجميع يلقى عبئا كبيرا جداً على البنوك، مع أن البنوك اعتبرها لعبت دوراً أساسياً، سواء فى المرحلة الأولى من التنمية أو فى المرحلة الحالية.

أعتقد أنه خلال فترة كبيرة من بداية الثمانينات - وأتفق مع الدكتور صليب على أنه ركود، وركود تراكمى - كان وضع وديعة فى البنك مشكلة بالنسبة للبنك الذى يجد أن لديه نقوداً لا يستطيع استثمارها. فالمشكلة أن البنوك واجهت عبئاً كبيراً جداً بتمويل شركات القطاع العام فى خلال الفترة الأولى من التنمية خلال السبعينات وبداية الثمانينات، وقد كان لى الحظ أن أكون مستشاراً لأحد البنوك المتخصصة، وكنا نواجه فى بداية كل سنة مالية بينوك القطاع العام الأربعة تعرض على البنك مبالغ إقراض، فمثلاً أحد هذه البنوك كان يعرض إقراضنا بـ ٩٪ فى الوقت الذى كنا نقرض بفائدة ١٦. ١٥٪، ولم يكن هذا البنك هو الوحيد فى هذا العرض وإنما كان هناك تنافس ما بين البنوك لكى يمدونا بكنك متخصص بأموال لنستثمرها.

كانت المشكلة التى تواجههم وهى مشكلة أساسية أن الهياكل الإدارية والاستثمارية الموجودة فى هذه البنوك ضعيفة، مع عدم قدرتها على منح الائتمان الصحيح، وعدم القدرة على إيجاد فرص استثمارية حقيقية فى المجتمع، فكانت هذه المشكلة تواجه هذه البنوك فى الوقت الذى كان حجم الائتمان ومحفظه الإقراض للبنوك المتخصصة كبيرة جداً، وبالرغم من ذلك كانت كفاءة عملية الإقراض ضعيفة.

وهناك أمر هام وأساسى هو أن الدولة حتى وقتنا هذا لم ترفع يدها عن البنوك. وتعتبر بنوك القطاع العام هى البنوك الرئيسية سواء فى جذب مدخرات وودائع المدخرين ليس لوجود آليات أو سعر فائدة يسمح بذلك الجذب، ولكن لثقة المدخر الصغير، وثقة المجتمع فيها، بعكس المستثمرين الكبار الذين غالباً ما يودعون ودائعهم لدى البنوك الاستثمارية أو الأجنبية.

أما بنوك القطاع العام فتعتمد على تجميع مدخرات صغيرة بسبب ثقة المجتمع أو ثقة الشعب، أو ثقة الأفراد أو ثقة الطبقة المتوسطة التى قال عنها الأستاذ أحمد فى هذه البنوك. هذا بينما كانت هذه البنوك خلال فترة الثمانينات لا تجد مجالات كافية أمامها لاستثمار الأموال المتراكمة لديها.

علاوة على أن تقديرات الخطط القومية للاستثمارات لم تكن تتطابق مع قدرات التنفيذ الفعلية لأسباب كثيرة لا محل لذكرها هنا.

فى هذا المناخ أرى أن البنوك وقعوا فى شركين: الشرك الأول هو شركات القطاع العام التى كانت البنوك تجبر على إقراضها بالرغم من تعثرها فى السداد، وبالرغم من أنها كانت تخسر، لكن كانت هناك قرارات سيادية بإقراضها. الشرك الثانى يوجد حالياً وتقع فيه البنوك وستظهر آثاره مستقبلاً وهو تمويل المشروعات العملاقة التى دخلت فيها الدولة، ولا أدعى أنى درست أو رأيت دراسة جدوى لهذه المشروعات، ولكن من خلال الموارد، أو من خلال القراءة الأساسية للموارد الموجودة وإمكانية نجاح هذه المشروعات، وهو نجاح لا يتوقع قبل عدة سنوات. ومن ثم فدخل البنوك فى تمويل هذه المشروعات هو استثمار طويل الأجل، بينما البنك يعتمد على سرعة دوران موارده المالية لتدعيم مركزه المالى والاحتفاظ بثقة عملائه. لذلك فإننى أعتقد أن هذا الشرك الجديد لا بد أن تتنبه له البنوك.

حاليا لدينا ٢١ صندوق استثمار رأسمالهم ٣,٩ مليار جنيه، هذا الكلام فيه قولان، هل هذه الصناديق تقوم باستثمارات حقيقية أم أنها تضارب فى عمليات شراء أوراق وسندات لمشروعات قائمة بالفعل؟ أنا شخصيا لى ملاحظات كثيرة على هذا الموضوع.

حاليا نقول إن لدينا عجزا كبيرا فى الميزان التجارى، ومنذ ١٥ سنة نقول لابد من تشجيع الصادرات ورغم ذلك فإن الصادرات محلك سر وفى نفس الوقت يزيد حجم الواردات بشكل كبير جدا، ونحن انتهينا من دراسة خاصة بالواردات ورأينا أن الواردات الاستثمارية والوسيطه الخاصة بمستلزمات الإنتاج عالية جدا، بالرغم من أننا نقول إن حجم الاستثمارات لدينا محدود.

فى نفس الوقت إذا نظرنا إلى حجم التسهيلات الائتمانية التى تعطىها البنوك كل عام فى حدود ٢٠٠ مليار جنيه، هذه التسهيلات جزء منها قروض، وجزء خطابات ضمان وما شابه ذلك. عندما انظر إلى هذا الحجم من الاستثمارات الموجودة، هناك ملاحظات كثيرة على هذا الموضوع. وهناك مشكلة فى التعامل مع المنح التى لدى البنوك، وهناك تخبط لدى البنوك فى عمليات منح الائتمان والتوسع فى عمليات الإقراض، وسوف أعود إلى مسألة الرقابة الداخلية التى أثارها الأستاذ أحمد.

لقد حضرت مشكلة لدى أحد البنوك - البنك الذى كنت مستشاراً له - فى المستندات وكنا نعانى من عدم انتظام ملفات الإقراض، وأن الإقراض يتم بطريقة غير سليمة، واستعنا بحاسب خارجى لكى يقوم بالمراجعة لكنه تاه داخل البنك، بالرغم من أنه ذو قدرات وكفاءة عالية جداً، إلا أنه تاه داخل البنك من كثرة المشاكل حيث لم يجد أى ملف لقرض صغير أو كبير ليعتمد عليه، كل ما فى الأمر شبكات موقعة على بياض ولا يوجد مستندات. لا تستطيع أن تقول أعطيت قرضاً كبيراً على أساس دراسة جدوى يمكن الحكم عليها وتقييمها. بالرغم من أننى كنت مستشاراً اقتصادياً لهذا البنك، إلا أننى لم أجده دراسة جدوى ذات قيمة اقتصادية يمنح على أساسها القرض، ولكن الأمر لا يعدو أن يكون علاقات وحاجة عميل، وحاجة بنك إلى منح الائتمان ليقال حجم قروضه كذا ومساهمته فى التنمية كبيرة. لذلك فإننى أود أن لا نلوم البنوك فى حد ذاتها بقدر لومنا للهيكل الإدارى الموجودة فيها.

تعتبر عملية التطوير التى حدثت فى البنوك حديثة ولا أستطيع القول إنها قد استطاعت أن تحدث التطور المطلوب، لأن بنوك القطاع العام كما نعرف جميعاً ما زالت هى الأساس فى الجهاز المصرفى فى مصر، ولا أستطيع أن أقول إن بنوك الاستثمار أو البنوك المتخصصة لها دور كبير بالدرجة التى يمكن التعويل عليها فى تطوير الجهاز المصرفى. ولكنى أقول إن بنوك القطاع العام لها الدور الأساسى، وبالرغم من أننا نتكلم عن تحرير هذه البنوك من فترة كبيرة جداً إلا أن القرار الذى صدر بدخول بعض المساهمين فى رؤوس أموال هذه البنوك، القرار ١١٥ أو ١١٦ لسنة ١٩٩٨، مازال حتى الآن لم يعمل به لأن الحكومة لا تريد أن تترك هذه البنوك لأنها مصدر تمويل جيد لها بغض النظر عن كفاءة هذا التمويل، وبغض النظر عن كفاءة هذا الاستثمار، وبغض النظر عن آثار هذا التمويل فى الاستثمار، وبغض النظر عن فاعلية هذه الودائع فى استثمارات محلية ومردودها على الاقتصاد القومى. وهذه هى النقطة المطلوب وضع عدة علامات استفهام أمامها، إن المفروض عمل دراسة خاصة لكفاءة البنوك، وأداء هذه البنوك فى الاقتصاد القومى لأننى لا أستطيع أن أقيم هذه البنوك، ولا أستطيع أن أقيم هذه الاستثمارات بالنسبة للاقتراض، على سبيل المثال، فى البنك الذى كنت أعمل به حيث كانت محافظة القروض ٦ مليار فى السنة، وعندما كنا نجلس لتقييم جزء منها كانت الكفاءة الخاصة بالإقراض ضعيفة جداً.

هناك شئ هام جداً بالنسبة للبنوك وهو نسبة الديون الرديئة غير الموجودة فى أى دولة من دول

العالم، هذه النسبة قد تصل إلى ٢٠٪ من محفظة الإقراض لبعض البنوك، وهذه الديون الرديئة تعتبر فى تصنيف البنك المركزى ديونا معدومة، وهذا حجم كبير جدا، وقد كنت فى ولاية أيوا بالولايات المتحدة وزرنا أحد البنوك المتخصصة هناك فوجدنا أن ١٪ ديون رديئة تعمل إزعاجا لدى البنك كله، حتى إننى عندما ذكرت أن لدينا فى بعض البنوك ٢٠٪ ديون معدومة، انزعج المستول وكأننى أحكى شيئا لا يصدق، فعلا إذا رفعنا ٢٠٪ من محفظة القروض تفاجأ بأن الفائدة التى يأخذها البنك بالكاد تغطى التكاليف والمصاريف الإدارية، إذن أين الأرباح؟ هذه الأرقام التى تعلن أشك فيها.

النقطة المهمة جداً التى أود التحدث فيها هى المشروعات الصغيرة، وعملية تمويل المشروعات الصغيرة مهمة جداً، وهناك اتجاه قوى لذلك لكن التمويل العشوائى للمشروعات الصغيرة يهدد هذا التمويل خاصة بدون إيجاد منافذ تسويقية سليمة، التمويل وحده لا يكفى إذ لا بد من وجود حضانات لهذه المشروعات تستطيع تنمية قدراتها وخلق سوق جيد لمنتجات هذه المشروعات، ولذلك مشروعات الشباب لدينا معظمها فاشل. نخلق فرص عمالة، لكنها فرص وهمية لأن الشباب يأخذ الفلوس أو يعطى له الماكينة يذهب ليتاجر على الماكينة، قصص تحدث ليس عيبا فى الشباب لكن العيب فى المخطط الذى لم يخطط تخطيطا سليما، لم يخلق فرصا تسويقية سليمة، لم يخلق صناعة جيدة متكاملة وليس مجرد منتج صغير ولم يخلق لها سوقا، وبالتالي تخلق بطالة بشكل مقنع كما كان يحدث فى الستينات وهذه قضية خطيرة جداً، وكما كنا نقول إن مشاكل الستينات لم تظهر نتائجها إلا فى السبعينات والثمانينات، أيضا هذه مشاكلها لن تظهر حالياً.

لكن السؤال إذا كانت بنوك القطاع العام هى البنوك الرئيسية والأساسية فى عملية التمويل، وفى عملية الاستثمار، وفى موضوع جذب المدخرات، إذن ما هى البدائل أو الفرص الاستثمارية الحقيقية التى تخلقها هذه البنوك؟ وإذا كنا لا نستطيع إدارة هذه البنوك بالشكل السليم، فلنرفع أيدينا عنها وتدخل القطاع الخاص فيها ونراقبه مع مشاركة فى هذه البنوك بنسبة ٤٠٪ أو ٣٠٪، بحيث تنتهى البيروقراطية.

هناك تعليق على ما قاله الدكتور ممدوح الخاص بمنع الحوافز عن الشركات غير القادرة على التصدير. أنا أختلف مع سيادته لأننا منذ ١٥ سنة نقول تشجيع الصادرات، عندى الإنتاج المحلى هياكله ضعيفة، ماذا يمنع أن نشجع الإنتاج المحلى أن ينتج سلعا بديلة للواردات وأعطى له حافزا مثل الصادرات فى الدراسة التى تعرضنا لها وجدنا هناك قوانين شجعت على استيراد مستلزمات

الإنتاج الخاصة بالمشروعات وكان من ضمنها إعطاء تسهيلات وإعفاءات جمركية ودخلت تخفيضات كثيرة كان لها أثر على زيادة الواردات، لكن ما هى المشكلة أن أعطى حوافز للمنتج الذى سيعطينى سلعة جيدة بديلة للواردات بمقاييس الجودة ويستطيع تخفيف عبء الميزان التجارى البالغ ١٢,٥ مليار دولار، ونعانى منه، لماذا لا نشجعه مثل الآخر؟ ولكن بشرط أن ينتج إنتاجا جيدا بمواصفات جيدة للسوق المحلى ويحل لى مشكلة من مشاكل الواردات، وهذا فى ظل نظرة تكاملية شاملة.

عبد القادر دياب

مدخل التعليق الخاص بى ذكرناه من قبل، وهو أن غياب أولويات التنمية بالنسبة للمخطط ثم واضعى السياسة، وغياب الرقابة أو التدخلات الحكومية لتوجيه الموارد والائتمان وفقا لهذه الأولويات لعب دوراً كبيراً جداً فى المشاكل التى نتكلم عنها حالياً ومن بينها بطبيعة الحال الخلل الموجود فى هيكل الإنتاج الصناعى وما يترتب عليه من مشكلات فى الميزان التجارى، وميزان المدفوعات عامة.

نعود إلى سعر الصرف، هذا مرتبط بالمقدمة التى ذكرتها، الأستاذ حسنى ذكر أنه عندما جاءت آليات السوق وقالت سعر الدولار يزيد لماذا انزعجنا؟ هنا التساؤل هل لدينا آليات سوق حرة فعلا بالنسبة للنقد الأجنبى فى مصر؟ لا أعتقد، نحن ندعى ذلك من خلال المكتسبين اللذين تم فتحهما، المصارف تتعامل فى جزئية من النقد الأجنبى وهم الأفراد، والدولة تتعامل فى جزئية أخرى من حصيلتها من قناة السويس أو البترول أو التحويلات الخارجية وتقول.. الخ، فصلنا الطلب والعرض إلى شقين وهذه عملية صعبة.

الشئ الثانى، فى إطار غياب أولويات التنمية ومشاركة المستثمر الأجنبى باعتبار أن معدل الادخار منخفض، فنحن محتاجون لمستثمر أجنبى. مفروض هنا أن أحدد له أولويات ولا أود أن نلقى كل اللوم على البنوك وسوق المال، حقيقة هناك ضعف فى أداء هذه المؤسسات للدور المطلوب بشكل عام، ولكن المسئولية تقع أيضا على الدولة لعدم وضوح الأولويات التى تتبناها فضلا عن ضعف أو غياب دورها فى الرقابة وتقويم المسار، وأعطى مثالا لذلك.

نحن نتكلم عن زيادة الواردات بشكل كبير وانخفاض الصادرات، طبيعى أن ينعكس ذلك على سعر الصرف. مع غياب أولويات تتبناها الدولة للاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبى تم السماح

له بأن يستثمر فى قطاع ليس فى حاجه بالمره لهذا المستثمر، وهو قطاع التجارة الداخلية، حيث أصبحت هناك فروع لشركات أجنبية فى هذا المجال. ومعروف أن قطاع التجارة الداخلية عانده بالعملة المحلية ويعمل فيه أعداد كبيرة من الوحدات الصغيرة. وقد سمحنا بحضور غول كبير من الخارج ليمارس هذا الدور ويقضى على الكثير من وحدات تجارة التجزئة، ومطلوب منا أن نحول عانده للخارج بالعملة الصعبة، وذلك يمثل ضغطا على المتاح للبلد من موارد النقد الأجنبى، ومعروف أن أرباح التجارة أضعاف أرباح الأنشطة الأخرى.

ولا يجدى هنا الدفاع عن مثل هذه الاستثمارات بأنها تشغل عمالة وتشجع على المنافسة. فالواقع أن الشركات الأجنبية العاملة فى قطاع التجارة الداخلية تمثل احتكارات كبيرة وذات قدرات مالية وتنظيمية عالية تمكثها من طرد أعداد كبيرة من وحدات تجارة التجزئة فى المناطق التى تعمل بها، فكيف يعنى ذلك تشجيع المنافسة؟ المنافسة تتحقق وتزداد عندما يزيد عدد الوحدات. الشئ الثانى أين تشغيل العمالة؟ أنت شغلت ٥ عمال وأوقفت ٥٠ عاملا، يقال إن مثل هذه الشركات تذهب إلى المنتج وتأخذ خط الإنتاج كاملا، فهل كان هذا الخط شغلا أم لا؟ الحقيقة أنه كان شغلا، يوزع فى السوق الداخلى، وبالتالي فالطلب عليه كان وما زال موجودا وليس هناك فائدة تذكر من تغيير مصدر الطلب ليصبح وحدة عملاقة بدلا من ٥٠ أو مائة وحدة. إذن فالنتيجة المؤكدة للسماح للمستثمر الأجنبى بدخول التجارة الداخلية أنه يحتكر المنتج ويحتكر المستهلك. ما أود قوله إن غياب تحديد أولويات التنمية بشكل عام، وغياب تحديد أولويات الاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبى بشكل خاص، يظهر البنوك وغيرها بالشكل غير المرضى عنه.

هناك جزء خاص بالبنوك سأطلق عليه الفساد والمجاملات فى نشاط الائتمان، والنموذج الذى تحدث عنه الدكتور مجدى بشكل مستتر، يعنى أن أغلب قروض التنمية هى قروض استهلاكية متعثرة منحت تحت مشروعات وهمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك كثير من القروض التى تعطى تحت بند تمويل المشروعات الصغيرة.

عبد الفتاح ناصف

لن أختلف مع ما قاله الدكتور عبد القادر سوى فيما ذهب إليه من عدم وجود أولويات، بالقطع هناك أولويات تكتب فى الخطط، لكن المطلوب تمحيص الأولويات، دراستها أكثر، وجود

عيوب فيها جائز، ولا بد من البحث عن علاج لها، لكن أن نقول لا توجد أولويات، هذا صعب.

أحمد عبد السلام

هناك حاجة سريعة قبل أن أدخل على الموضوع الذى سأحدث فيه وهو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا هو المجال الرئيسى للشركة التى أعمل بها، وعندنا أنظمة جميلة وميسرة جدا فى الإقراض وفى الاسترداد وفى التنمية.

أولاً مشكلة مصر مشكلة معلومات، إذا طلبت معلومة فإن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يعطى لك معلومة، ثم تحضرها من الجمارك مختلفة، ثم تحضرها من أى مكان آخر مختلفة جداً. أتذكر فى الستينات كنا نعمل إحصائية عن التلفزيونات وكانت بالطن، الحديد - من حديد التسليح حتى البنسة التى تضعها السيدة فى شعرها - بالطن، حاجة مهزلة. ورغم مضى هذا الوقت الطويل، ورغم ما بذل ويذل من جهود كبيرة فى هذا المجال ما زالت مشكلة مصر حتى الآن هى المعلومات، فجهودنا ما زالت قاصرة عن ملاحقة الثورة المتصلة والتسارعة فى هذا المجال.

ومنذ عدة سنوات كان يقال إنه مع كل طلعة شمس كنا نستورد ما قيمته ١٠ مليون دولار مواد غذائية. قلنا وقتها لدينا أراضى شاسعة، لماذا لانفتح للشركات الأجنبية تحضر وتأخذ الأرض، وسوف نعفيها من الضرائب، لمدة ٥٠ سنة، وسأعفى جميع المعدات المستوردة المرتبطة بهذا النشاط من الجمارك، ويمكن للمستثمر أخذ ٥٠ ألف فدان أو ٢٠ ألف فدان، وبعد ٥٠ سنة يسلمها لى، عندما يمشى المستثمر لن يأخذ الأرض معه، لكن يخرج علينا البعض ليقول إن مصر ليست للبيع، هل نحن نبيع أرضاً، نحن نطلب من المستثمر إحضار أمواله واستثمارها وكان يمكن أن نخفض مبلغ ال ١٠ مليون دولار إلى النصف أو الربع.

طبعاً حضراتكم فاكرين تنظيمات القطاع العام التى بدأت بالمؤسسات ثم أمانات فنية ثم شركات قابضة، وهى نفس النشاط، وقد كنت فى مؤسسة الصناعات الهندسية. شركات القطاع العام مجرد خطاب أننا نضمنها عند البنوك، والمؤسسة لا تملك سوى مجموعة مكاتب وبضعة كراس لا تساوى سوى بضعة آلاف من الجنيهات، وقامت الشركات بالسحب على المكشوف بطريقة غير معقولة، إضافة إلى أن هذه الشركات اقترضت بالدولار الذى كان سعره ٨٢ قرشا، ثم ١١٢ ثم ١٢٠ قرشا... الخ ولما ارتفع الدولار هذا الارتفاع الكبير، جميع هذه الشركات تعثرت، كما أنها كانت

تعمل بنظام أهداف الإنتاج وليس استجابة لاحتياجات السوق من حيث الكمية والجودة، ومن ثم قدر المخزون الراكد فى شركات القطاع بنحو ٢٥ مليار جنيه، وهذا المخزون الراكد يفسد عاما بعد عام يفسد إما لأنه يصبح موضة قديمة أو إذا كان، مثلا، قماشاً يشبث لأن به صودا كاوية فى التجهيز والتبييض.

الديون الرديئة التى تم الحديث عنها، مشكلة البنوك أولا بالنسبة للديون، بالنسبة لمحفظه الأوراق المالية. لو أن هناك تقييما سليما فان الأرباح المعلنة لهذه البنوك ستخفض إلى الربع لأنها أرباح على الورق. كيف يتم التحايل فى هذا الخصوص؟ بالنسبة للدين الرديء لا يرسل إلى الإدارة القانونية، ويتفاوض البنك مع الملتزم بهذا الدين من أجل السداد، لأنه لو ذهب للإدارة القانونية يصبح لزاما أن يعمل له مخصص يؤثر سلبا على الأرباح، ولكن هذا المخصص لا يتقرر طالما لم يحول الدين إلى الإدارة القانونية.

بالنسبة لمحافظ الأوراق المالية، مع الانهيار الكامل لبورصة الأوراق المالية، خسرت البنوك خاصة الكبيرة منها مئات الملايين من انخفاض قيمة الأوراق المالية. لكن البنك يلجأ للتحايل هنا بتقسيم المحفظة إلى أوراق بغرض البيع وأوراق بغرض الاحتفاظ. من هذا النوع الثانى، الورقة التى تنخفض قيمتها لا يعمل لها مخصص إلا إذا استمرت تنخفض ٥ سنوات. أما الأوراق بغرض الاتجار فتكون بكمية صغيرة وهذه لابد أن يعمل لها مخصص آخر السنة بسعر البورصة أو التكلفة أيهما أقل طبقا لقواعد محاسبية معروفة.

نأتى لموضوع مهم جداً حضراتكم تحدثتم عنه وهو تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. لاشك أن الاهتمام ودعم المشروعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة سيؤدى إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمعروف أن هذه المشروعات تعتبر كثيفة العمالة وقليلة رأس المال حيث إنها لا تستخدم تكنولوجيا متقدمة. وقد وضعت ورقة عن الصناعات الغذائية، وكما ذكرت حضرتك عن النصر للسيارات استمرت ٤٠ سنة لا تستطيع إنتاج سيارة، كل ما تقوم به تجميع، وجميع أعمالها بترخيص، كله بولندى أو تركى أو طليانى أو يوغسلافى ولو أننا عملنا تجميعا فى النصر للسيارات، وكانت الأرض واسعة والمساحات شاسعة. شركة جنرال موتورز، وهى أكبر شركة فى العالم وميزانيتها تفوق ميزانية بضعة دول، عملها يقتصر على التجميع، ولا تصنع مسمارا فى مصانعها، فهى تعتمد على ٣٠ ألف وحدة مغذية بشرط أن تكون الأجزاء والمكونات متفقة تماما مع المقاييس الموضوعه

وخاضعة بصرامة لرقابة الجودة، وليس هناك مانع أن تمول الشركة هذه الوحدات المغذية وتزودها بالمعارف الفنية اللازمة. ولدينا ورقة عن الصناعات الصغيرة والصناعات المغذية والصناعات الواعدة والخدمات والبرمجيات.

نتكلم الآن عن عمل شركة ضمان مخاطر الائتمان التى أعمل بها، هى شركة تعمل بنظم وقوانين القطاع الخاص، وقام بتأسيسها ٩ بنوك وشركة تأمين، وعلاوة على هذه البنوك التسعة هناك ٢٤ بنوكا أخرى موقعين عقودا مع الشركة للعمل بالمعايير الخاصة بها والتي سنتكلم عنها حاليا بالتفصيل. إذن الشركة لديها ٣٣ بنكا يتبعها حوالى ألف فرع منشرة من أسوان الى مرسى مطروح، ما هو هدف الشركة؟

وجدنا أن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون أب يتبناه، قلنا كيف نساعد؟ حقا إن وكالة التنمية الدولية الأمريكية هى التى بدعت الفكرة ولكنها غير مخولة بمتابعة تنفيذها ورعايتها على الدوام، وليس مفروضا أن نتطلع إلى ذلك أو نشجع عليه. وكنت فى وزارة التعاون الدولى حينئذ وسألوا عن كيفية مساعدة هذه المشروعات؟ لم تكن هناك مساعدة. قالوا ممكن إعداد دراسة جدوى لنرى ما يمكن عمله وكيفية مساعدتهم. وقد أعدت الدراسة مجموعة من الأمريكيين بمشاركة مصريين، وخلصت الدراسة إلى أن هذه الشركة يجب أن تقوم وتنشأ بقانون القطاع الخاص لسبب بسيط جدا، لتبعد عن البيروقراطية والروتين لأنها لو عملت حكومة أو قطاع عام ستغلق بعد ٦ شهور. رأس المال المدفوع ٥ مليون جنيه وهو مبلغ بسيط، استطعنا أن نحصل من وزارة التعاون الدولى على قرض ٦٠ مليون جنيه، قرض ميسر بفائدة ميسرة ويدفع على ٥٠ سنة منهم ١٠ سنوات سماح لكى نأخذ هذا المبلغ نستثمره لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الهدف أننا نضمن نسبة من القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للفئة المستهدفة التى سنحددها. لا بد أن نعرف من هى الفئة المستهدفة؟ لا أعطى أى واحد، لا يمكن أن أعطى مثل هذه القروض والتسهيلات لواحد أو أكثر من كبار المستثمرين، ومن ثم عرفنا الفئة المستهدفة بأنها المشروعات التى لا تقل استثماراتها الإجمالية عن ٤٠ ألف جنيه ولا تزيد عن ٧ مليون جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني. هذا هو التعريف السائد حتى الآن بعد توسعته، وهو قد تحرك مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ما هى الأنشطة الاقتصادية؟ جميع الأنشطة الاقتصادية دون استثناء فيما عدا التجارة فى الوقت الحالى، بمعنى الزراعة والصناعة والصناعات الزراعية والنقل والمواصلات والتعليم والمقاولات وجميع أنواع الخدمات والسياحة. ما هى قيمة القرض؟ القرض من ٢٠ ألف إلى ١,٤ مليون جنيه، وتضمن الشركة للبنك ٥٠٪ من هذا القرض بدون طلب أى نوع من الضمانات للشركة مع أخذ ١٪ عن الرصيد المدين سنويا وذلك نظير الحصول على القرض لأن جميع أفراد هذه الفئة ليس لديهم الضمانات الكافية للاقتراض من البنك.

لو عملت قائمة تكاليف بالنسبة لأى مشروع ونسبت عناصر التكاليف لإجمالى التكاليف ستكون نسبة الفائدة التى تدفع على القرض لا تزيد عن ١٪ من هذا الإجمالى، هذا بينما قد يكون معدل الفائدة على القرض ١٣ أو ١٤ أو ١٥ فى المائة. ولو وفر المشروع ١٪ من الحامات سيكسب أكثر من الفائدة المدفوعة بضع مرات. العادم والفاقد فى المصانع أكثر عبثا على المشروعات من الفوائد التى تدفعها للبنوك، فالحقيقة أن هذه الفوائد ليست عائقا مانعا للاستثمار. وسوف أعطى فكرة عن مشروع آخر، ستستغرب أن سعر الفائدة مرتفع جداً، ومع ذلك فإن المشروع ناجح جداً.

مدوح الشرقاوى

أود أن أعلق على كنسة المصنع، كنت مره أزور مصنع أحذية فى اليابان، ومعلوم أن تفصيل الأحذية ينتج عنه قصاصات من الجلد. فيتم فى هذا المصنع جمع هذه القصاصات وتعبئتها، وعند مرورى داخل هذا المصنع التقطت إحدى هذه القصاصات فسألنى المرافق اليابانى عن سبب التقاطى لها، وطلب منى تركها لأنهم يحتاجونها وأخذها فسألته عما يفعلون بها، فأخبرنى أنهم يعملون بهذه القصاصات كور مساج يتم لفها بسوسته وتباع وبالتالى يرفع من الإنتاجية ويقلل من التكلفة، هذا أسلوب متبع فى معظم بلاد العالم فيما عدا مصر.

أحمد عبد السلام

هذا هو المشروع الأول، وهو مشروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقلنا القرض يبدأ من ٢٠ ألف حتى ١,٤ مليون جنيه والشركة تضمن من ١٠ آلاف حتى ٧٠٠ ألف بدون أى ضمانات وأيضا نساعد هؤلاء الناس بإمدادهم بالفرص التصديرية عن طريق الكمبيوتر، مثل أن يأتى شخص يخبرنى أنه ينتج قمصانا، ويسأل عن فرص التصدير، فأعطيه قائمة من الكمبيوتر بالأماكن

المحتاجة والشركات وعناوينها ورقم تليفوناتها والفاكس الخاص بها ويريدها الالكترونى، وهذا البيان نعطيه بدون مقابل سواء كان الشخص مقترضا منى أم لا.

بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التى نتكلم عنها ، البنوك ضخت من أموالها الخاصة ١,٣ مليار جنيهه خلال تسع سنوات حتى ٢٠٠٠/٩/٣٠ الشركة ضمنت ٥٣٢ مليون جنيهه من هذا المبلغ بدون ضمانات، عدد المنشآت المستفيدة، سواء منشأة فردية أو تضامن أو توصية أو توصية بالأسهم أو شركة مساهمة، ٨٥٣٠ منشأة. بالنسبة للقرض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يشتري به أرضا ويعمل مبانى ويشتري معدات ويشتري به خامات ومواد للتشغيل.

المشروع الثانى هو مشروع ميسر أكثر وهو مشروع خاص بالأطباء والصيدالة، وهو فعلا مشروع ميسر ، شركتنا أخذت أموالا أمانة من هيئة المعونة الأمريكية بنحو ٦٥ مليون جنيهه، ويتم تدوير هذه الأموال لصالح الأطباء والصيدالة.

بالنسبة للأطباء،، يجهز، يشتري معدات طبية حسب اختياره، كما يمكن له أن يشتري تكييفا أو كومبيوتر أو ثلاجة للعبادة لأن بعض الأمصال الخاصة بالأطفال لا بد أن توضع فى ثلاجة، فليس هناك مانع من الشراء من القرض الذى قد يصل إلى مليون جنيهه، ليس هناك حد أدنى، من يطلب ٥ آلاف جنيهه يأخذ ونضمنه، ويكون الضمان ١٠٠٪ حتى ١٠٠ ألف جنيهه، كلما زاد التمويل تنخفض نسبة الضمان الذى تقدمه الشركة حتى يصل القرض إلى مليون جنيهه تضمن الشركة منها ٦٥٠ ألف جنيهه بدون أى نوع من أنواع الضمانات من جانب المقترض.

بالنسبة للصيدالة لهم استخدام القرض فى شراء صيدلية أو تجهيزها أو شراء الأدوية أو كلها معا، ويعد شراء الأدوية هو الاستثناء الوحيد من نظام الشركة بعدم ضمان تمويل التجارة.

مدوح الشرقاوى

أود أن يوضح لنا الأستاذ أحمد عن الأساس الذى تعتمد عليه الشركة فى ضمان المشروع الصغير، شئ عظيم جدا أن تضمن الشركة هذه المشروعات، لكن السؤال ما هو الأساس الذى تعتمد عليه الشركة فى ضمان المشروع الصغير؟ لا بد من توضيح.

أحمد عبد السلام

لقد ذكرت أن الشركة تضمن ٥٠٪ من القرض، إذن البنك شريك معى، فالبنك يراجع دراسة

الجدوى، كل قرض لا يتم صرفه إلا بوجود دراسة جدوى فيما عدا القرض الشخصى وهذا موضوع آخر. والشركة من جانبها عندما تأتيتها الدراسة مع الموافقة الائتمانية من السلطة المختصة فى البنك، لا تتم مراجعتها من أولها لآخرها، لدينا قائمة مراجعة، ننظر فى بعض المؤشرات، سليمة كان بها، غير سليمة تراجع البنك. وأود أن أذكر أن نسبة التعثر لدينا فى الشركة أقل من ١٪ وهذا يعطى فكرة أن عملية الفحص بالنسبة للبنك وبالنسبة للشركة تتم بمنتهى الكفاءة وهذا فضل من الله.

بالنسبة للمشروع الطبى، أصدرنا ضمانات لجميع التخصصات الطبية فى جميع محافظات مصر دون استثناء، البنوك ضخت من أموالها ٤٤٣ مليون جنيه بضمن الشركة، وعدد الضمانات التى قدمناها ٣٦٥ مليون، وعدد المستفيدين، سواء منشأة طبية - مستشفى أو مستوصف - أو فرد، ٧٧٧٣ مستفيدا. وإجمالاً فإن مجموع نشاط الشركة فى المشروعات الصغيرة والمشروع الطبى بلغ ١٧ مليار جنيه ضختها البنوك من أموالها بضمن من الشركة لمبلغ ٨٩٦ مليون جنيه، وبلغ عدد المستفيدين ١٦٣٠٣ مستفيدا. هذا بالنسبة للمشروعين الرئيسيين.

وهناك برنامج ثالث وهو برنامج ميسر جدا، يسمى مشروع إقراض الحرفيين. الحرفى شخص لديه ورشه نصف هذه الحجره، يخشى صاحبها أن يسير بجوار البنك وليس الدخول فيه، ليس لديه أى نوع من أنواع الضمانات، كيف نساعدهم؟

فكرنا فى عمل جمعيات أهلية غير حكومية، عملها ممتاز. الشركة تضمن الجمعية لدى البنك، تضمنها فى مبلغ ٣ مليون جنيه مثلا، والجمعية لها مجلس ادارة بهيكل إدارى مكتمل ومن ضمنه مدير الائتمان. ويتبع هذا الأخير أفراد يسمون ضباط الانتشار يتم اختيارهم من الأحياء المختلفة، وبالتالي فكل منهم يعرف أبناء الحى الذى يعيش فيه. وهكذا ينزل ضابط الانتشار وير على الأهالى، مثلا لشخص يعمل بالأحذية يخبط على بابيه ويسأله إن كان يريد تمويلا، يقول نعم ولكن من سيعطينى، فيقول له ما هى احتياجاتك من الجلود والأصناف الأخرى وسوف أحضرها لك، ثم يعمل عنه استعلام، هل هو رجل منضبط، ملتزم، له كلمه، لا يشرب مخدرات، لا يلعب قمار؟ ثم يقدم هذا الاستعلام إلى اللجنة التنفيذية بالجمعية الأهلية التى توافق على إقراضه وإصدار الشيك باسم صاحب الورشة، الذى يأخذ الشيك لشراء الخامات اللازمة لنشاطه، ضابط الانتشار يمر عليه كل أسبوع يذكره أن غدا عليه أن يسدد ١٠٠ جنيه. هذا النظام أظهر نجاحا منقطع النظير، نسبة سداد القروض فى أسوأ جمعية ٩٧٪، ولدينا الإحصائيات التى تدلل على ذلك.

وكانت هيئة المعونة الأمريكية قد مولت ٥ جمعيات بهذا النظام قبل أن تعهد للشركة بهذه العملية فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والشرقية. وهذا البرنامج ميزانيته ٨٥ مليون دولار، ومفروض أن الشركة تفتح ٤٥ وحدة إقراض تقرض الحرفيين. وكل ما يطلب منه شيك بقيمة القرض وليس أى شئ آخر، والشيك ليس ضمان كما تعلمون حضراتكم حيث إن الشيك أداة وفاء وليس أداة ضمان.

وقد بلغ عدد القروض التى أبرمتها الجمعيات الأهلية غير الحكومية، حتى مايو ٢٠٠٠، ٥٣٠ ألف قرض، بتمويل قيمته ٥٣٢, ١ مليار جنيه، وبلغ عدد المستفيدين ٢١٥٢٣٧ فردا. إذا تم ضم ذلك إلى نشاط الشركة تكون البنوك قد وفرت قروضا قيمتها ١٦٣, ٣ مليار جنيه لعدد ٢٣٠٧١١ مستفيدا.

مشروع الصندوق الاجتماعى يشجع الشباب والشركة تضمن قروض الصندوق الاجتماعى بمعايير معينة: أن يكون لديه خبره بالنشاط الذى سيعمل فيه إضافة إلى أن يكون لديه تمويل ذاتى لا يقل عن ٢٥٪ لكى يعيش من هذا المبلغ ولكى يكون حريصا على الأموال التى دفعها.

ليس هناك مشروع فى أى دولة فى العالم معمول على أساس قرض، استحالة، جميع الشركات المشيلة من دول العالم، هناك ٢٧ دولة فى العالم لديها مثل هذا النظام وهو ضمان الائتمان، وكلهم إما حكومة أو قطاع عام، الشركة الوحيدة فى العالم التى تتبع القطاع الخاص هنا فى مصر، فى أمريكا نجد "إدارة المشروعات الصغيرة" أكبر هيئة فى العالم تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة تابعة لبنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى والذى يسدد لها أى خسائر تحققها من نشاطها فى ضمان المشروعات الصغيرة.

هذا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ونرى أن أى توصيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يحدد ما هو المطلوب من الحكومة، ومن الدولة، ومراكز البحث، والجامعات، والمستثمرين، وذلك ما التزمت به فى ورقة سبق أن قدمتها بمثل هذه التوصيات.

مدوح الشراوى

لدى استفسار، الأستاذ أحمد أعطانا صورة هائلة جدا عن نشاط الشركة فى الضمان ولكنى ألاحظ أن المدى من ٤٠ ألف إلى ٧ مليون جنيه واسع جدا، وسيادتك عرفت المشروع الصغير

من ٤٠ ألف حتى ٧ مليون جنيه، وكما هو معروف أى بنك دائما يفضل التعامل مع الوحدات الكبيرة لكى يرتاح، هل هناك إحصائية عن توزيع القروض التى يتم ضمانها، بمعنى الضمانات التى يتحدث عنها الأستاذ أحمد غاليبتها لأى نوع من المشروعات من حيث حجم الاستثمار وليس حجم القروض.

أحمد عبد السلام

هذه ليست عندي ، لكن أستطيع أن أقول لك إن الصناعة تمثل ٦٥٪ من إجمالي النشاط، وأن متوسط القرض ١١٩ ألف جنيه، ومتوسط الضمان ٥٥ ألف جنيه، ونحن وسعنا الدائرة لنضم أكبر عدد ممكن من المستفيدين ، إذا سألت لماذا لم ننزل عن ٤٠ ألف، أقول إن مشروع الحرفيين الذى تكلمت عنه أخيرا يضم هذه الفئة ويغطيها، فنحن عملنا نوعا من التكامل، لكن لا أستطيع أن أعدد أعداد كل فئة.

مدوح الشرقاوى

كلما صغر المشروع هناك أمران، إذا كان مشروعا ناجحا ممكن يكون اعتماده على التمويل الذاتى كبيرا، وإذا كان مشروعا متعثرا فإنه يكون عادة فى حاجة إلى الاقتراض، لكن البنوك بصفة عامة تفضل الأحجام الكبيرة، هل شركة الضمان أيضا تتبع هذه العملية، هذا يقتضى توزيع عملية الضمان حسب رؤوس الأموال المستثمرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أحمد عبد السلام

أنا كبنك أقول لك إن المشروع الصغير أكثر ربحا من المشروع الكبير وأضمن الأول لسبب بسيط جدا: معلوم أن بعض المشروعات الكبيرة تتهم بأنها تهبر وتجربى، ولكن المشروع الصغير لديه نوع من الكرامة ويأبى أن يأتية محضر ويحجز عليه، وبعد ذلك عنده ٤-٥ عمال يعملون عنده يعرفهم ويعرف أولادهم وعائلاتهم ليس لديه مشكلة أن يظل يعمل ويكد من أجل هؤلاء العمال.

ما أود أن أقوله أيضا ، إذا لاحظنا إعلانات البنوك حاليا، نجد أن نظام الإقراض بالجملة للمشروعات الكبيرة قد تراجع إلى حد بعيد، فقد تغير هذا الفكر تماما لدى البنوك، رجعوا إلى شغل القطاعى، هناك بنك يشتغل فى الكومبيوتر بـ ١٨ ألف، وآخر يقترض من خمسة آلاف جنيه، هذا الكلام لم يكن موجودا من قبل، وانكسرت الفكرة الخاصة بالمشروع الكبير. حقيقة الـ ٥٠ ألف مثل

المليون فى الوقت والجهد، لكن هناك حاجة أدركتها ورعتها البنوك أخيراً، وهى عندما تعطى واحد ١٠ مليون، أو ٢٠ مليون فإذا وقع وأفلس تصبح مشكلة، لكن مع المقترضين الصغار (فى حدود ١١٩ ألف جنيه مثلاً) يقع ١٠٪ لا يوجد مشكلة، تغيرت حالياً العقلية.

بالنسبة للتصدير قلنا إزالة المعوقات، ولدى ورقة خاصة بمشاكل التصدير، ودائماً نقول إن الميزة النسبية للسلع المصدرة من ناحية الجودة الشاملة والسعر هى الأساس.

عبد الفتاح ناصف

قبل أن ندخل إلى مشاكل التصدير، الكلام عن الصناعات الصغيرة تناوله أكثر من زميل سواء من جانب شركة الضمان والتعقيبات الأخرى. دائماً أقول إن أخطر ما يهدد الصناعات الصغيرة هو أنها لا تخطط فى ظل السياسة الصناعية ككل، المفروض أن الصناعات الصغيرة لا يوافق عليها ولا تقدم لها كل هذه الإغراءات التى نتكلم فيها إلا فى ضوء سياسة واضحة للصناعة فى مصر بهيكلها من كبير لمتوسط لصغير، من أنشطة محتاج فيها صناعات صغيرة لأنشطة لا احتاج فيها صناعات صغيرة، لا بد أن تكون صورة البانوراما الخاصة بالصناعة المصرية واضحة والأنشطة صغيرة الحجم معروف مكانها وكيفية تسويق إنتاجها ومتى تكمل ولمن تعطى إنتاجها كوسيط.

هذه الاعتبارات هى التى تحدد قابلية تنفيذ الصناعات الصغيرة، وقدرتها على الاستمرار والنماء، لكن أحضر شخص أعطى له ماكينة فى حجرة هذا لا ينفع، أحضر شخص فى المحلة وأعطى له قميلاً لورشة أو أتيليه تريكو أو ماكينة تريكو، ماذا سيفعل بها؟ وهل سينافس وهو فى المحلة أو كفر الدوار؟ نرى أشياء عجيبة جداً، لا تصلح، ليس بها أى مفهوم من مفاهيم التخطيط للمستقبل.

فى القطاع الصناعى إذا غاب هذا، لا أمل فى نمو وازدهار الصناعات الصغيرة وربما أيضاً صناعات أخرى كبيرة. ليس معنى تشجيع القطاع الخاص، أو بيع القطاع العام، أن ننسى توجهات معينة لصالح الاقتصاد القومى، والتوجهات لا تأتى مجرد أحلام، وإنما لابد من دراسة ما هى احتياجات المجتمع ودور كل من الدولة والقطاع الخاص ووضع توجهات معينة توضح مثلاً كيف ننمى الصناعات الصغيرة؟ وأين؟ ومن يحتضنها؟ ومن يسوق منتجاتها؟ ثم توفر الحوافز والتسهيلات والضمانات المشجعة. إن مشكلتنا الأساسية فى الصناعات الصغيرة هى عدم وجود سياسة صناعية تحتضن وتساعد على استمرارية الصناعات الصغيرة بجانب تشجيعها وأساليب تشجيعها التى نتكلم عنها.

أحمد عبد السلام

لعلم حضراتكم اليابان وهى من أغنى الدول الرأسمالية، ومن أغنى الدول الصناعية، لا يوجد مصنع بها يصدر، الشركات فقط هى التى تصدر، يطلب من المصنع عمل منتج معين بمواصفات معينة، ويكون المسئول عن التسويق جهة أخرى. ولا يوجد فى مصر مصنع يستطيع عمل أبحاث سوق أيا كان حجمه لأنها مكلفة جدا، فنترك ذلك لهذه الشركات بإمكانياتها تعمل أبحاث سوق وتعرفنا بمكان الأسواق والشركة تأخذ المنتج وتوزعه وتقوم بتوفير الخامات للمصنع.

عبد الفتاح ناصف

عندما قال الأستاذ أحمد عبد السلام انه ليس هناك بيانات، أود أن أرد عليه، بأن هناك دراسة عن الصناعات الصغيرة بتعريف محدد، وليس الصناعات القزمية الحرفية، بل الصناعات الصغيرة كما قلنا ١٠-٤٩ عامل بالمنشأة.

كل الوحدات الموجودة عام ١٩٩٥ كانت من ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ منشأة، وقمنا بعمل حصر شامل لها وليس عينة، فمشكلتنا أننا دائما نقول ليس لدينا بيانات، وقد يكون عدد هذه المنشآت الآن فى حدود ٧٠٠٠ منشأة، ومعروف توزيعهم وعددهم التقريبى موجود لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

أما مشكلتنا الحقيقية التى اتفق مع سيادته فيها بالنسبة للمعلومات هى الوحدات الأقل أو الوحدات القزمية الصغيرة، أقل من ١٠ عمال، فهى مشكلة المشاكل وأقصى ما يعملها الجهاز بشأنها هو إجراء مسح بالعينة.

مدوح الشراوى

أود أن أضيف إضافة صغيرة فيما يتعلق بعملية التسويق التى تحدث عنها الأستاذ أحمد فى اليابان. اليابان لديهم طريقتين للتسويق، الأستاذ أحمد تكلم عن الشركات التجارية وهذه تسير بصورة ممتازة. الطريقة الثانية أنهم يصدرون منتجات المشروعات الصغيرة بطريق غير مباشر من خلال أسلوب التعاقد الجزئى، السيارة عشرات الآلاف من المصانع أو المشروعات الصغيرة تعمل فى الأجزاء ثم يجمع ويصدر للخارج، هنا حل المشكلة، وهناك أسلوب تدعيم للعملية يعمل له بحث وتطوير ويعطى له تمويل وهناك أشياء كثيرة جدا تقدم لهذا القطاع.

إذا رجعنا إلى قطاع المشروعات الصغيرة فى مصر، نلاحظ أنه لا توجد شركات التجارة التى تقوم بالتسويق كما قلنا، ولا يوجد نظام التعاقد الجزئى وبالتالى تعاني المشروعات الصغيرة ولا تستطيع التسويق داخليا ولا تستطيع التسويق خارجيا.

أحمد عبد السلام

مطلوب هيكله توجهات الاستثمار فى اتجاه الأنشطة ذات القدرات التنافسية فى الأسواق المحلية والعالمية، ونقول أنه حين مناقشة هذا الموضوع، يجب طبعا أن يكون لإنتاجنا ميزه نسبية فى الجودة، غير أنه من الملاحظ أيضا أن معظم المصانع عندنا لا تعمل بالطاقة الكاملة، وإنما تعمل فى حدود ٢٥٪ من طاقتها فى المتوسط على مستوى الدولة، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة لتحميل التكلفة الثابتة على حجم صغير من الإنتاج. وبخصوص المخزون المتراكم وفائض الإنتاج ربما يكون مناسباً التفكير فى تصديره وبيعه، كما عملت اليابان فى الثلاثينات، بالتكلفة المتغيرة وهامش صغير جدا يغطى التكاليف الثابتة.

ومشاكل الاستثمار كما هو معروف علمياً تنقسم إلى قسمين: مشاكل وقائية، ومشاكل تفضيلية، ولا محل لمناقشتها هنا، ولكن يهمنى أن نشير إلى أنه مما يعقد ويصعب من فرض مواجهة الفعالة لهذه المشاكل أن دراسات الجدوى، للأسف، لا تعتمد على الأساليب العلمية، وقد قرأت دراسات جدوى كثيرة، للأسف الورق المكتوبة عليه أعلى من الكلام الموجود داخلها، هذا بينما الأسلوب العلمى يجعل السوق على رأس متطلبات نجاح الاستثمار وإقامة الصناعات عموماً، فإذا لم يكن هناك سوق ننسى الاستثمار.

نحن نعانى من التضارب فى اتخاذ القرارات، مثلاً البنك المركزى أصدر تعليمات بوضع قيود على كمية الدولارات الممكن سحبها، ثم تم إلغاؤها بعد عدة أيام، إن هذا لا يعطى مصداقية لكثير من القرارات التى تصدر خاصة فى المال والاستثمار.

محمد عبد الحى

المناقشات كانت ثرية جداً وطرقت كثير من الموضوعات المطروحة بالورقة، لكن لى بعض التعليقات على تساؤل أستاذنا الدكتور صليب عما إذا كان لدينا الآن توجهات لإعادة فرض الرقابة أم لا؟ لم أعرف من كلام سيادته هل هذه الرقابة مطلوبة أم لا؟

صليب بطرس

مطلوبة طبعاً، لكن ليس بالنمط الموجود، وهى مجرد توجيه، فهناك ظاهرة استولت على المسئولين واسمها الجات فويبا، أى الرعب من الجات.

محمود عبد الحى

أيضاً أود الحديث عن مسألة تسجيل الصادرات والواردات فى الفواتير بأقل من قيمتها الحقيقية. ربما اتفق مع الأستاذ أحمد فى أنه لم تعد هناك حاجة لاتباع هذا الأسلوب للاحتفاظ بالنقد الأجنبى فى الخارج، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أسباب أخرى لمثل هذا السلوك، أسباب خاصة بالضرائب، أو أسباب خاصة بالجمارك، أو كلاهما معاً، وبالتالي لا يستبعد أن يكون هناك تسجيل لكل من الصادرات والواردات بأقل من قيمتها.

ولحسم هذه المسألة أعتقد أنه يجب الاهتمام بتدقيق بيانات التجارة الخارجية المصرية عن طريق المقارنة بين تسجيل الجهات المصرية لكل من الصادرات والواردات، قيمة وكمية، والتسجيلات المقابلة فى بيانات الدول شركائنا التجاريين.

وأعتقد لو أن هناك فرصة لتدقيق قاعدة بيانات معاملاتنا الخارجية على هذا الأساس، فسوف يكون ممكناً تقييم أدائنا فى التصدير والاستيراد على أساس واقعى وممتين، مما يسهم فى رسم السياسات الخاصة بهذه المعاملات ويمكن من متابعة منجزاتها وجوانب إخفاقها.

هناك مشكلة بيانات أساسية أيضاً فى القطاع المالى، فدائماً ما نجد بند السهو والخطأ أو بند "الأخرى" يمثل قيمة مالية كبيرة فى ميزانيات معظم المؤسسات المالية، وأيضاً فى الموازنة العامة للدولة وفى ميزان المدفوعات. إن ذلك من شأنه التشكيك فى مصداقية هذه البيانات ناهيك عن إثارة شكوك فى وجود فساد أو رغبة فى عدم الإفصاح عن تصرفات مالية ربما لا تكون مقبولة لدى الناس.

أيضاً بالنسبة لموضوع سعر الصرف فى مصر، المفهوم فى الدنيا كلها أنه لا توجد عملة معومة، مما يعنى أن التدخل للحفاظ على قيمة العملة الوطنية (متقلبة فى حدود معينة لا تتجاوز عادة ٣ فى المائة ارتفاعاً أو انخفاضاً) هو الأمر الشائع فى أسواق الصرف الحرة. وموضوع سعر الصرف هنا فى مصر من القضايا المهمة التى تشد انتباه رجال الأعمال. منذ أكثر من سنة كانوا يضغطون من أجل تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى، وهذا بدون تحليل كلى شامل بحيث يرى أثر تخفيض قيمة العملة

المصرية عليه كمنتج، وعليه كمصدر، وهى نظرة قصيرة الأجل ومحدودة بمصالح مؤقتة، وبدو للأسف أن تجار العملة وبعض رجال الأعمال نجحوا أخيرا فى الضغط على سوق الصرف لتخفيض قيمة الجنيه بما يقترب من ١٠ فى المائة خلال الشهور القليلة الماضية.

وما كان ذلك ليحدث بهذه الصورة إلا لأن ادارة الصرف الأجنبى فى مصر تتسم بقصور معيب لأنه، على سبيل المثال، البنك المركزى حاليا يتدخل فى إطار سوق الصرف الحرة بعمليات السوق المفتوحة بهدف الحفاظ توازن عرض الدولار والطلب عليه عند سعر صرف معين، ولكن هذا التدخل يفقد فاعليته لأنه يكون معلوما مسبقا وتسببه طنطنة كثيرة مما يمكن تجار العملة والمضارين فيها من الاستعداد لامتصاص الدولارات التى طرحها البنك المركزى من السوق، والحقيقة أن عمليات السوق المفتوحة يجب أن تكون مبالغته ولا تعرف مسبقا حتى تؤتى ثمارها. كذلك من المطلوب أن يستخدم البنك المركزى هذه العمليات بمرونة فى كلا الاتجاهين، أى لرفع أو خفض قيمة الدولار، على نحو يضمن حيوية ونشاطا على سوق الصرف بما يقلل من حوافز المضارين وتجار العملة لاكتناز الدولار أو حجه عن التداول فترات طويلة.

اليوم فى الأهرام يدافع الأستاذ عبد الرحمن عقل عن البنك المركزى والقرارات الأخيرة التى اتخذها وقال إنها من الأعراف المصرفية، وهذا كلام صحيح. أيضا من الأعراف المصرية إمكانية عدم صرف شيك بقيمه أكثر من حد معين، سواء بالدولار أو بالمصرى، إلا بعد يومين مثلا من تقديمه، بمعنى إعطاء البنك مهله يومين، وهذا أمر مقبول فى أى دولة فى العالم وإن كانت ممارسته أصبحت محدودة بالمقارنة بسنوات سابقة. لكن وجه الخطورة فى مصر أنه عندما يأتى البنك المركزى ويتدخل بانعا للعملة الأجنبية يكون هناك إعلان قبل ذلك بـ ٣-٤ أيام وهذا يعطى الفرصة لتجار العملة والمضارين حتى يقترضوا من البنوك ويشترى الدولار.

صليب بطرس

الدفعتان أو الثلاث دفعات من الدولارات التى طرحها البنك المركزى فى الأسواق حصلت عليها شركات الصرافة وتجار العملة كنوع من المضاربة الضارة بالاقتصاد.

محمود عبد الحى

المشكلة الخطيرة فى إدارتنا للسياسة النقدية، أننا نديرها ونحن خائفون، قضية القيود والضوابط فى كل أنحاء العالم الرأسمالية وغيرها، هناك ضوابط على دخول وخروج النقد الأجنبى،

وعلى ما أذكر فى فرنسا أيام جيسكار ديستان قبل وصول النظام الاشتراكى للحكم ، كان هناك تنظيم وضوابط تضع حدودا قصوى لخروج النقد الاجنبى بصحبة مسافر، مثلا خمسة آلاف دولار فى السنة للمسافر سياحة، ومن ٥ إلى ٢٠ ألف دولار لسفريات رجال الأعمال.

أما عندنا فى مصر، إما انغلاق تام أو تسيب تام، وأستغرب كيف تنزعج الحكومة لدينا إلى حد أن نسمع أن هذا مضاد للقانون بمجرد جلوس محافظ البنك المركزى مع رؤساء البنوك - وهذا جزء من اختصاصه الأصيل - وأعطاهم تعليمات سواء شفوية أو مكتوبة بأن يفرملوا عمليات صرف المسحوبات، هذا جزء من حقه ، هذا جزء من إدارته اليومية للعمل المصرفى أن يعطى مثل هذه التعليمات، لكن هل هو خرج عن الأعراف المصرفية الموجودة فى العالم كله أم لا؟ قطعاً هو لم يخرج.

عبد الفتاح ناصف

لقد تصرف محافظ البنك المركزى تصرف هو فى عرف الأجهزة المصرفية صح ، لكن طريقة عرضه على الناس هى المزعجة ، رئيس الوزارة عدل الخطأ فقالت البنوك نحن لم نرتكب خطأ.

محمود عبد الحى

هذه هى المشكلة ، هذه الأشياء تحتاج الى أن ادارة السياسة النقدية يجب أن تتسم بالتعقل الشديد اضافه الى أنه يجب التسليم بأن البنك المركزى لا بد له من استقلالية حتى لو كان القانون - كما يقول الاستاذ حسنى - يكبل البنك المركزى ، لكن نحن فى اقتصاد سوق ولا بد أن نعطيهِ الحرية الواجبة فى ادارة هذا الموضوع.

قضية بورصة الأوراق المالية والتعاملات فيها، ما أستغرب له بشدة أنه حتى الآن لم يتم إعادة تقييم أداء البورصة على نحو يرتكز أو يؤدي الى قرارات فى السياسة الاقتصادية، لم يحدث رغم كل ما هو معروف حالياً أن البورصة هى أحد أسباب استنزاف العملات الأجنبية من مصر والضغط على قيمة الجنيه المصرى وتخفيضه فى الفتره الاخيره، ورغم كل ما هو معروف من أن ما يسمى بالأموال الساخنة أصبح سوق الأوراق المالية المصرية مرتعا رئيسيا لها، ورغم كل ما هو معروف من المضاربات التى حدثت على أسعار الشركات التى تم خصصتها من خلال البورصة ، لكن حتى الآن لم توجد دراسة جادة ولم تنعكس فى قرارات فعلية تشجع المستثمر الصغير على الادخار من خلال البورصة أو تحميه بل بالعكس، نحن نجد قرارات وتوجهات أخرى عكس ذلك.

قضية بناء الثقة فى البنوك ومعاملاتها: البنوك لو تلتزم بدراسات الجدوى الصحيحة، ويبقى

القانون ينظم هذا ، والدكتور صليب أشار الى أن مراقب الحسابات هو الذى يعد دراسة الجدوى ، هو الذى يراجع ... هو ... الخ ، هناك ممارسات كنا نود أن يكون أحد من قطاع البنوك موجود ليشرح لنا بعض السياسات .

نحن هنا نتساءل عن قدرة البنوك على تخليق الائتمان ، فالائتمان أصلا نشاط تخلفه البنوك من ضمن أنشطتها ، وليست ودائع يدفع عليها عائد هذه مسألة. الجانب الثانى ، لماذا دائما كل شىء لدينا أبيض أو أسود ؟ كلنا نعرف وعاصرنا المناقشات التى تمت من عدة سنوات بشأن أعمال البنوك وهل هى ربا أم لا ، أنا شخصا من أنصار أنها ليست ربا ، وهذا ما قاله أيضا فضيلة شيخ الأزهر .

لكن لماذا الإصرار على شكل وآلية التمويل بنظام الفوائد ، وسيادتك كما قلت أن الفائدة ٩٪ أو ٨.٥٪ فى البنوك ، جوائز السوق لا يعطى أكثر من ١٠٪ ، فكيف أقرض المستثمر بسعر ١٢٪ والسوق فى ركود ولا يعطى ١٢٪ ، لماذا لا يكون هناك تنوع فى اشكال التمويل فى السوق ويؤخذ رأى الناس وهذا شىء أكثر ديمقراطية أن أصحاب الودائع يسألون عما إذا كانوا يرغبون فى التعامل بنظام الفائدة أو المشاركة فى مشروعات والحصول على أرباح مع الاستعداد لتحمل نصيبهم فى الخسائر. بهذا يكون هناك تنوع ، وهذا يخفف العبء عن كاهل البنوك ويسمح للنظام المصرفى بأن يؤدي دوره على نحو أكثر فاعلية.

هناك أنواع من الممارسات التى تعتبر ممارسات غير مشروعة ، وكنت أود أن يكون معنا أحد من البنوك ، إن البنوك التجارية التى من المفروض أن تعمل فى الائتمان قصير الأجل ، حاليا منغمسة إلى آذانها فى الائتمان طويل الأجل عن طريق عملية قفل الحساب يوم ٣١ ديسمبر وفتحه يوم ١ يناير ، هذا يخلق مشاكل ويعرض كثيرا قيمة الضمان نفسه للتآكل ، لأننى أقفل دفتريا وأفتح دفتريا دون أن أتحقق من جديد من قيمة الضمان.

عبد الفتاح ناصف

أشكر حضراتكم جميعا على تشريفكم لنا فى دائرة الحوار ونتمنى أن نراكم فى دوائر حوار

قادمة.